

2007/11/24 :

/ :

:

:

:

:

:

2008/2007:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Ô

Ô

:

-

-

-

-

-

-

.

AFDI : Annuaire française du droit international

A.I.D.P : Association international de droit pénal

EJIL: European Journal of International Law

R.A.R.I : Revue algérienne des relations internationales

R.B.D.I : Revue belge de droit international

R.D.P : Revue droit pénal

RGDIP : Revue générale de droit international public

RIDP : Revue international de droit pénal

R.S.C : Revue de science criminelle et de droit pénal comparé

:

õ õ
õ õ õ ())
õ õ
(.
õ õ
1 °
õ
õ õ
2.
3.
) " "

õ

:

:

1-كتاب ناصر-المركز القانوني للأفراد بموجب القانون الدولي- مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية-كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، سنة 2003، ص 8-25.
2-د/سيد أبو عطية – الجزاءات الدولية بين النظرية و التطبيق – مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية، ص 275
3-د/صلاح عبد البديع شلبي – حق الاسترداد: دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي-القاهرة 1983 الطبعة الأولى، ص 189

: ̄ ̄ :

.(

̄ pella

̄ ̄ ̄ 1925

̄ ̄ ̄ ̄

̄ ̄ ̄ ̄ ̄ crimes

̄ ̄ ̄ " the publuc international system"

. " the law of gens

̄ ̄) " "

̄ ̄ ̄ ̄

.(

) ̄ ̄ ̄ 227 1919 28

̄ ̄ ̄ ̄

. (

̄ ̄ ̄

̄

1.

̄ 1945 8 1943

)

̄

1-حول محكمتي نو رمبرغ و طوكيو: د/علي عبد القادر القهوجي-القانون الدولي الجنائي: أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية-منشورات الحلبي الحقوقية-لبنان-الطبعة الأولى 2001.ص227-268. د/فتوح عبد الله الشاذلي-القانون الدولي الجنائي: أوليات القانون الدولي الجنائي، النظرية العامة للجريمة الدولية-دار المطبوعات الجامعية-الإسكندرية 2002.ص115-118. كذلك:

Eric David « Principes de droit des conflits armés », Bruxelles, Bruylant, 2émeédition, 1999, p.582.

٥ ٥ ٥ . (.
٥ " 1946 19 "
٥
٥ ٥
٥ ٥ ٥ (Bourdon et Duveger)
٥ ٥
٥
٥
٥
٥ ٥
٥
٥
٥ ٥
٥
٥ ٥ ٥
٥ ٥ ٥
٥ ٥ ٥

1- د/عباس هاشم السعدي-مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية-دار المطبوعات الجامعية-الإسكندرية-2002.ص209.
2/د/رشيد حمد العنزي – محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي-مجلة الحقوق عدد 03 جامعة الكويت، 1991.ص.327

ō ō ō ō ō ō ō ō

ō ō ō ō

" ō

ō ō

"Eric David

ō

ō ō 1/95 ō ō

1946/12/11

ō ō ō

ō ō ō ō

1946/12/11

ō ō ō ō ō ō ō

1950 3

ō ō

1

ō ō ō ō ō 1/95

ō ō

ō 1973/12/03

3074

ō ō ō ō

ō

ō ō

1- د/عبد الله سليمان-المبادئ الأساسية في القانون الدولي الجنائي-ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1992. ص78.

Õ
Õ Õ Õ
Õ Õ
Õ Õ
Õ Õ Õ

Õ
Õ 1991
Õ 1994
Õ Õ
Õ Õ Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ Õ Õ Õ

Õ Õ Õ

Õ Õ

Pellet(Alain), « le tribunal criminel international pour l'ex-yougoslave : Poudre aux yeux - 1 ou avancée, décevante ? »R.G.D.I.P,1994/1, pp.25-35. Voir Mutoy Mubiala, « le tribunal internationale pour le Rwanda : vrais ou fausse copie du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie ? »R.G.D.P.I,1995/4,pp.929-954.

0

0 0 0

0

1

:

0

o

ō ō ō
ō ō
ō

⋮
⋮
⋮
⋮
⋮
⋮
⋮

ديباخته

•
ō ō
ō ō

•
ō ō
ō ō ō

الفصل الأول

٥

٥

٥

٥

٥

:

٥

:

:

:

:

:

:

:

:

:

ō ō ō

ō ō

ō ō

ō ō (6)

1- إن التدوين الذي حظيت به الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يرى فيها الأستاذ "شريف بسيوني" أنها تشكل ما يسمى بالقواعد الأمرة التي تلزم الدول جميعاً. حيث يقول في نسخته الأصلية أن:

(...) Ces trois crimes sont définis aux articles 6, 7 et 8 du Statut. Ils sont conformes au droit pénal international existant et entrent dans la définition du jus cogens, lequel s'applique à l'ensemble des Etats et dont les normes sont des obligations auxquelles il ne peut être dérogé". Bassioni (cherif), « introduction au droit pénal international », Etablissements Emile Bruylant, Bruxelles 2002. p237.

-2

William A. SCHABAS, « le génocide », in Droit international pénal in Droit international pénal, s/ la dir. de Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, Paris, Pédone, 2000, p. 192, § 28.

ō

ō ō ō ō) " "

(¹

2

:

:

:

ō ō

ō ō ō)

ō ō ō " "

:

()

()

()

()

()

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي – مرجع سابق ص 317.

2- من الأمثلة الحديثة عن جريمة الإبادة الجماعية جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر وأهمها: جرائم الجنرال-روفيفو- التي ارتكبها ضد الجزائريين-قبيلة العوفية-في الحراش سنة1832، أو ما يسمى بفاجعة الحراش أو إبادة العوفية، إذ بعد تعيين المجرم دي روفيفو عام1831حاكم على الجزائر. كان غير مبالي بالقوانين والتعهدات و محتقرا للمسلمين، قائلا أن السلطة يجب أن تسند على القوة والعنف. كما اشتهر بانتهاكه للأحياء وحرمة المقابر وقد اعترف هذا الجنرال بما فعله سنة1832بقوله: على إثر هجوم على قبيلة-العوفية-كان جنودنا الممتطون ظهور الخيل يحملون الرؤوس البشرية على نصل سيوفهم أما أجزاء الجسم الملقحة بالدماء فقد صنع منها معرض في شارع بابا عزون وكان الناس يتفرجون على حلي النساء وهي سواعدهن مقطوعة وأذانهن المبتورة(...)"د/علي مانع-جرائم الاستعمار الفرنسي تجاه الجزائريين خلال فترة الاحتلال. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جزء35، العدد4، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1997.ص1044.

1948¹.

0

2.

0 0 0 0 0 " "

0 0 0
0 0 " "

3.

0 0
0 0 0 () () ()
0 0 . () ()

:

:

-1

0 0 - -)

4. (

1-د/عبدالمجيد ز علاني-نظرة على المحكمة الجنائية الدولية C.P.I. ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، جزء 39، رقم 02، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2001.ص98.
2-د/علي عبد القادر القهواجي-مرجع سابق.ص134.
3- تقرير اللجنة المختصة المعنية بجريمة الإبادة الجماعية (5أفريل/10ماي1948)(الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي،السنة الثالثة،الدورة السابعة،الملحق رقم6(E/794).
4-د/عبدالفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص345.

) " ") " "
) " " " " "
 1.(
 1948) " " " "
) " " " "
) (" " " "
 . (" " " "
 2.
 3.
 -2
 11 12 1997⁴ " "

1 - د/علي عبد القادر القهواجي-مرجع سابق.ص130.

-2 Marie Claude Roberge , « compétence des tribunaux Ad.Hoc pour l'ex-yougoslavie et la Rawanda concernat les crimes contre l'humanité et le crime de génocide », Revue international de la Croix-Rouge,N^o 828 Nov-Dec1997,pp.706-709.

3 - عبد القادر البقيرات-الجرائم ضد الإنسانية-رسالة دكتوراه في القانون الدولي -كلية الحقوق،جامعة الجزائر ص23.

4- الوثيقة رقم :

UN.DOCA/AC.249/1997/L,5,1997.

0

"

"

2

-3

:

3

0

0

0

0

:

-4

0

0

0

0

-5

:

0

0

0

0

-1

Bassiouni Cherif, « International Criminal Court Compitation of United Nations Documents and Draft ICC Statute before the Diplomatic Conference », published by No peace Without Justise, International Criminal Justice and Weapons Center, De Paul University, International Institute of Higher Studies in Criminal Sciences, A.I.D.P, 1998.p344.

2- ماري-كلود رويرج-اختصاص المحكمتين الجنائيتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا بشأن جرائم إبادة الأجناس و الجرائم ضد الإنسانية. المجلة الدولية للصليب الأحمر السنة العاشرة. العدد 58 نوفمبر/ديسمبر 1997. ص 631.

3- وثيقة أركان الجرائم المعتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من 3 إلى- 10 أيلول/سبتمبر 2002.

1.

2.

() ()

1- نص المادة (2)(هـ) من وثيقة أركان الجرائم-المرجع السابق.
2- د/حسين عبيد-دراسة تحليلية تطبيقية-دار النهضة العربية، 1999، ص 265-266.

ō

ō ō

ō

ō ō

ō ō

1 o

ō ō

." " " "

ō

" "

ō

" ō ō ō

"

ō ō ō

2

ō

"

ō ō ō ō

"

ō ō

1- محمد ماهر-جريمة الإبادة ، بحث منشور في المحكمة الجنائية الدولية (الموائمات الدستورية و التشريعية) مشروع قانون (نموذجي):اللجنة الدولية للصليب الأحمر، طبعة 2004.ص 77.
2- محمد ماهر-المرجع السابق.ص77.

ō ō
ō ō

" "

1.

ō ō
ō

ō " ō " ō

1948

ō ō ō ō

2.

ō

3

ō ō

ō ō ō ō ō

1- محمد ماهر-المرجع السابق.ص77.

2- وذلك ما أشار إليه قرار اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية خلال جلستها المنعقدة في 21 فبراير 1997.
3- Pour d'autres commentaires sur le crime contre l'humanité, voire Fracillon(Jaqu), «crime -3 de guerre,crimes contre l'humanité »,jurisclasseur droit international,Fascicule410,1983.

1.1954

ō ō

ō 1991

ō ō ō

1994

2.

ō

ō ō ō ō ō ō

ō

ō ō ō

10

ō

ō

ō

1- تنص المادة الثامنة من هذا المشروع: "... إتيان أعمال غير إنسانية، مثل الاغتيال والإبادة والاضترقاق والنفسي والتعذيب، ضد عناصر من السكان المدنيين لأسباب اجتماعية أو سياسية أو عرقية أو دينية أو ثقافية بواسطة سلطات الدولة أو بواسطة أفراد يتصرفون بتحريض من هذه السلطات أو برضاء منها".

2- يظهر الاختلاف في أن المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية ليوغسلافيا قد اشترطت أن يتم ارتكاب الأفعال التي عدتها هذه المادة في إطار نزاع مسلح سواء كان نزاعا دوليا أو داخليا. في حين أن نص المادة (3) من النظام الأساسي لمحكمة رواندا جاء خاليا من الإشارة إلى الربط بين الأفعال المكونة للجريمة ضد الإنسانية ووجود النزاع المسلح، ويرجع هذا الاختلاف حسب ما يلي:

إن القائمين على صياغة النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا كانوا يريدون الإبقاء على المضمون العرفي لهذه الجريمة كما تم ترسيخه في الممارسات الدولية خصوصا ذلك الذي تبنته المادة (6) من نظام محكمة نورمبرغ، وحتى لا يحدث جدل حول مخالفة تنص المادة (5) للقواعد العرفية السائدة.

لم يكن من المحتمل أن تنازع الحكومة الرواندية في مسألة عدم وجود شرط الارتباط بالنزاع المسلح حيث أن تطلب مثل هذا الشرط في مثل هذه الحالة كان سيؤدي إلى عدم إمكانية مساءلة مرتكبي هذه الجرائم جنائيا، حيث أن الصراع كان صراعا داخليا بحثا. د/ محمود شريف بسيوني-مدخل لدراسة القانون الإنساني الدولي-طبعة 2003 ص 81-82.

̄ ̄
)
 ̄ ̄ " "
 : ̄ ̄ ̄ ̄ ̄ ̄ ̄
 . -4 . -3 . -2 . -1
 ̄ ̄ ̄ -7 . -6 . -5
 ̄ ̄
 -8 .
 -11 . ̄ -10 . -9
 1.(
 ̄)
 ̄
 2.(
 ̄ ̄ " "
 ̄

1- حسب المادة (1/2/7) من النظام الأساسي بأن الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي ضد أي مجموعة من السكان المدنيين ينصرف إلى النهج السلوكي الذي يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة (أ) ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم أو تعزيزاً لهذه السياسة. ولقد كانت محكمة رواندا قد أعطت تعريفاً لمصطلح واسع النطاق أو منهجي في أحد أحكامها الصادر في 2 سبتمبر 1998 بقولها أن: "The concept of "widespread" may be defined as massive frequent large-scale action, carried out collectively with the concept of "systematic" may be defined as thoroughly organized and following a regular pattern on the basis of common policy involving substantial public or private resources.

- د/عادل عبد الله المسدي-المحكمة الجنائية الدولية(الاختصاص وقواعد الإحالة) -دار النهضة العربية- الطبعة الأولى، القاهرة 2002.ص76.

2- د/عادل ماجد -المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية-مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- القاهرة 2001.ص77.

- Condorelle,(Luigi), « la cour pénale internationale :Une pas de gén.(Pourvu qu'il soit accompli...) ».RGDIP,1999/1,pp.9-10.

ō ō ō ō

ō ō "CASTILLO"
1. ō ō " "
ō

2.
ō ō ō

3.

: ō ō ō
7 ō)

.(1/ 7)

.(1/7)

.(2/

1-

(...)Mais,l'article5 du statut laisse la voie ouverte à une approche plus large, puisqu'il vise notamment tout « autre acte inhumain ».Dans son rapport,le Secrétaire général explique que dans le cadre du conflit qui éclate sur le territoire de l'ex-Yougoslavie de « tels acte inhumains ont pris la forme de la pratique dite du « nettoyage ethnique »,de viols généralisés et systématiques et d'autres formes de violences sexuelles,y compris la prostitution forcée ».En fait,ne peut-on,tout simplement pas dire que l'acte inhumain est tout celui qui porte atteinte à la dignité de l'homme ? » CASTILLO, (Maria) « la compétence du tribunal pénal pour la Yougoslavie », RGDIP.1994/1, p74.

2- د/محمد عبد الواحد محمد الفار: الجرائم الدولية و سلطة العقاب عليها-دار النهضة العربية-القاهرة1996.ص291.

3- د/ عادل عبد الله المسدي-مرجع سابق. ص 77.

٥ ٥ ٥
 -
 1.
 () (7)
 ٥ ٥ " "
 ٥
 2"
 :
 -1
 ٥ ٥ ٥
 ٥
 ٥ ٥ ٥
 ٥ ٥
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥
 -2
 ٥ ٥
 3

1- حيث ورد في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من وثيقة أركان الجريمة "أن الهجوم الموجه ضد سكان مدنيين" هو يقصد به تكرار ارتكاب الأعمال المشار إليها في المادة 7 الفقرة (1) من النظام الأساسي ضد السكان المدنيين، ووفقا لسياسة الدولة أو المنظمة الهادفة لارتكاب هذا الهجوم، هذا الفعل لا يقتضي تضمنه هجوما عسكريا مما يعني أن "سياسة ارتكاب هذا الهجوم" تتطلب أن تقوم الدولة أو المنظمة بشكل فعال على دعم أو تشجيع ذلك الهجوم ضد السكان المدنيين. كما ورد في هامش الفقرة الثالثة "أن السياسة الموجهة ضد مجموعة من السكان المدنيين والتي تباشرها الدولة أو مجموعة منظمة، وقد تقوم هذه السياسة في ظروف استثنائية على أساس الإحجام عن القيام بفعل معين بقصد تشجيع ارتكاب هذا الهجوم" ولا يمكن الاستدلال على وجود تلك السياسة بصفة منفردة في غياب العمل الحكومي أو العمل التنظيمي.

2- عبد القادر البقيريات-مرجع سابق ص88.

3- نص المادة (2/7/ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

0

0

-3

0

0 0

0)

1982

(99)

."

0

.(

0 0 0 0

0 0

1

0

0

0

-4

1- نص المادة (2/7ج) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

1.

0

0

-5

:

"

0 0 0 0

"

0 0

0 0 0

2.

-6

:

0 0 0 0

0

0 0 0 0 0 0 0 0

0

3.

0 0 0 0 0 0 0 0

- 1- مصطلح "قسرا" لا يشير على وجه الحصر إلى القوة المادية وإنما قد يشمل التهديد باستخدامها أو القسر الناشئ مثلا عن الخوف من العنف والإكراه والاحتجاز والاضطهاد النفسي وإساءة استخدام السلطة ضد الشخص المعني أو الأشخاص أو أي شخص آخر أو استغلال بيئة قسرية. هامش الفقرة 01 من نص المادة 7 (1) (د) من وثيقة أركان الجرائم.
- 2- نص المادة (5/2/7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 3- نص المادة (5/2/7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

1.

-7

:

:

0

0

0

2. 0 0 0 0 0 0 0

:

(..)

0

0

0

0

0

0

0

3.

:

0

0

0

0

1- تنص المادة 7 (1) (و) من وثيقة أركان الجرائم على أن: التعذيب الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية:

- 1 - أن يلحق مرتكب الجريمة ألما شديدا أو معاناة شديدة، سواء بدنيا أو نفسيا، بشخص أو أكثر.
- 2 - أن يكون هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص محتجزين من قبل مرتكب الجريمة أو تحت سيطرته.
- 3 - ألا يكون ذلك الألم أو تلك المعاناة ناشئين فقط عن عقوبات مشروعة أو ملازمين لها أو تابعين لها.
- 4 - أن يرتكب السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين.
- 5 - أن يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءا من ذلك الهجوم.

2- د/علي عبد القادر القهواجي-مرجع سابق ص120.

3- الفقرة 01 من نص المادة 7 (1) (ز) 2-من وثيقة أركان الجرائم.

ō ō

1. ō ō ō ō ō ō ō ō ō ō
ō

ō
ō
ō ō
ō

2.

ō ō ō

ō
ō ō

ō ō ō ō ō
ō ō

1- د/عادل عبد الله المسدي-المرجع السابق، ص 87.
2- إن نص المادة (2/7و) تبين أنه لا يجوز بأي حال تفسير الحمل القسري على نحو يمس القوانين الوطنية المتعلقة بالحمل.

ō ō ō
ō ō

ō ō ō ō ō ō ō ō ō
(7)

1. ō ō ō ō ō

ō
ō ō
ō

ō ō

2.

ō ō
ō

ō ō
ō ō ō
ō ō ō

1- نص المادة (ز/2/7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
2- نص المادة (ط/2/7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ō ō ō

1.1965

ō ō

ō ō ō

ō ō
- ō -
ō ō

ō
ō

2."

ō ō ō ō

3

) (7)

1- لقد جاء في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (كل الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم يتمتعون بالشعور والعقل، وعليهم أن يتصرفوا بعضهم حيال البعض الآخر بروح الإخاء). أما المادة الثانية فقد نصت على أن (كل إنسان يستطيع أن يطالب بجميع حقوق الحريات دون أي تفریق خاصة بالنسبة للعرق والجنس واللغة والدين والرأي السياسي أو أي رأي، والأصل الوطني أو الاجتماعي والمولد أو أي وضع آخر...). كما عرفت الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري في مادتها الأولى التمييز بأنه (أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو أفضلية على أساس العرق أو اللون أو واقعة الميلاد أو الأصل الإثني أو العرقي، والتي يكون غرضها أو آثارها إبطال أو إفساد الاعتراف أو تمتع أو ممارسة حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية -على قدم المساواة- في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو أي مجال آخر من ميادين الحياة العامة).

2- محمد خليل الموسى- أوجه التباين بين جريمة الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية، بحث منشور في المحكمة الحنانية الدولية و توسيع نطاق القانون الدولي الإنساني -ندوة تحت رعاية أ/د هاشمي مرتضى -اللجنة الدولية للصليب الأحمر-دمشق 2003، ص257.

3- محمد خليل الموسى-المرجع السابق، ص257.

٥

٥ ٥

٥ ٥ ٥

٥

٥

٥

٥ ٥ ٥

٥

٥ ٥

٥ ٥

٥

٥

٥

٥ ٥ ٥

٥ ٥

٥

1-د/علي عبد القادر القهوجي-مرجع سابق-ص125.

2-د/عادل ماجد-مرجع سابق ، ص 70.

3-د/محمود شريف بسيوني - المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام و آليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي- دار الشروق، الطبعة الأولى ، القاهرة، 2004.ص 34-35.

٥

٥

٥

٥ -

2.

٥

1949

٥

٥

٥

٥

1949

٥

٥

1977

٥

٥

-1

Pour d'autres commentaires sur le crime de guerre, voire Fracillon(Jaques), «crime de guerre, crimes contre l'humanité», jurisclasseur droit international, Fascicule410, 1983.

Ahmed Mahiou, « les crimes de guerre et le tribunal compétent pour juger les criminels de guerre, R.A.R.I, N^o14, deuxième trimestre, 1989, pp.41-53.

2-د/محمود شريف بسيوني-المحكمة الجنائية الدولية: نشأتها و نظامها الأساسي مع دراسة لجان التحقيق الدولية والمحاکم الجنائية الدولية السابقة ، طبعة2002. ص123.

" Õ ()3
 Õ " 1
 Õ Õ Õ 2
 Õ (124)
 (OPT-OUT)
 Õ (07)
 Õ Õ Õ
 Õ Õ
 3
 Õ (08)
 4
 Õ) (08)
 Õ Õ
 .(

1-د/محمود شريف بسيوني-المحكمة الجنائية الدولية-مرجع سابق.ص.123
 2-الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنعقدة من 10حتى21فيفري1997،بنيويورك والتي كانت متكونة من مجموعتين للعمل ، المجموعة الأولى حول تعريف جرائم الحرب أما المجموعة الثانية حول المبادئ العامة للقانون الجنائي والعقوبات.
 3-

PELLET(Alain), « compétence matérielle et modalité de saisine ».in.la CPI. la documentation francaise.Paris.1999.pp.43-45.voir aussi Lattanzi « Flavia » , compétence de la cour pénal international et consentement des états » ,op.cit,p435.

4- د/ محمود شريف بسيوني-المحكمة الجنائية الدولية-مرجع سابق.ص.122.

: Õ Õ
Õ

"

(8)

Õ Õ
:

:1949

-1

1949 / 12

2 1
:

1- بالرجوع لاتفاقية التعذيب فإنها تحتوي على عناصر لم يتم إدراجها في النظام الأساسي وهي: "إلحاق الألم و المعاناة الشديدة بشخص معين بغرض الحصول منه على معلومات أو أي سبب آخر يركز على التفرقة أو التصريح أو الموافقة من المسؤول الرسمي أو أي شخص يحل محله بصفة رسمية".
2- لقد كانت جريمة التعذيب وجريمة المعاملة اللاإنسانية من ضمن الموضوعات الشائكة التي واجهت اللجنة التحضيرية في سياق مناقشتها لمختلف الانتهاكات الجسيمة-المكلفة بإعداد وثيقة أركان جرائم الحرب-فقد شعرت بعض الوفود أن ركن التعمد وركن الصفة الرسمية لازمان من أجل التفرقة بين النوعين من الجرائم ورأت وفود أخرى أن معيار شدة الألم أو المعاناة يجب أن يعد مقياسا للتمييز بين النوعين من الجرائم..كنوت دورمان-اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية:أركان جرائم الحرب،بحث منشور في المحكمة الجنائية الدولية (الموائمات الدستورية و التشريعية)مشروع قانون نموذجي))اللجنة الدولية للصليب الأحمر،طبعة2004.ص415.

1.

0

-2

:

0 0

0

1949

0

0 0

0

2

0

3

0

)

0 0

1- لقد نصت المادة 8(2) (أ) "7" من وثيقة أركان جرائم على أن جريمة أخذ الرهائن تكون في صورة قيام مرتكب الجريمة باعتقال شخصا أو أكثر، أو يحتجزهم أو يأخذهم رهائن بأي طريقة أخرى، أو أن يهدد مرتكب الجريمة بقتل أو إصابة أو مواصلة احتجاز هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص.

2- يقصد بجريمة التشويه البدني حسب المادة 8 (2) (ج) '1-2' من وثيقة أركان الجرائم :

1- أن يعرض مرتكب الجريمة شخصا أو أكثر للتشويه البدني، ولا سيما بإحداث عاهة مستديمة بهذا الشخص أو الأشخاص أو بإحداث عجز دائم أو بتر عضو من أعضائهم أو طرف من أطرافهم.

2 - ألا يكون ذلك السلوك ميرا بعلاج ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص طبيا أو علاج أسنانهم أو علاجهم في المستشفى ولم ينفذ لمصلحة ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص.

3 - أن يكون هذا الشخص أو الأشخاص إما عاجزين عن القتال، أو مدنيين أو مسعفين أو رجال دين ممن لم يشاركوا فعلا في القتال.

3- بالنسبة لهذا السلوك المجرم فقد أوردت وثيقة أركان الجرائم في المادة 8 (2) (ج) '4' على أنه "1- ألا يكون ثمة حكم سابق صادر عن محكمة، أو تكون المحكمة التي أصدرت الحكم لم تشكل "بصفة قانونية"، أي أنها لم توفر ضمانتي الاستقلال والنزاهة الأساسيتين أو أن المحكمة التي أصدرت الحكم لم توفر الضمانات القضائية الأخرى المسلم عموما بأنه لا غنى عنها بموجب القانون الدولي."

ō ō ō

1.(

ō

-3

:

(8) () ()

ō ō

()

ō ō

ō ō ō

:

ō ō ō

ō

() (5) (6) (7) (8)

3 ō

2

ō

ō

1 - د/عادل ماجد-مرجع سابق ص71.

2- عرفت وثيقة أركان الجرائم في المادة 8 (2) (ب) '18' هذا النوع بأنه" (... أن يكون الغاز أو المادة أو الجهاز من النوع الذي يسبب الموت أو يلحق ضررا جسيما بالصحة في الأحوال العادية، من جراء خصائصه الخانقة أو المسممة". أما الرصاص المحضور فعرفته المادة 8 (2) (ب) '19' بأنه" (... أن يكون الرصاص من النوع الذي ينتهك استخدامه القانون الدولي للمنازعات المسلحة لأنه يتمدد أو يتسطح بسهولة في الجسم البشري.

3- شكلت جرم النوع gender الواردة في المادة(8)(ب)22من النظام الأساسي نقاش حاد أمام اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد وثيقة أركان الجرائم وهذا نظرا لقلة السابقات القضائية في هذا الخصوص واختلافها في المضمون. كنوت دورمان-مرجع سابق ص439.

\tilde{O} ()
 \tilde{O}
 \tilde{O} \tilde{O}
 \tilde{O} \tilde{O} \tilde{O}
 \tilde{O} \tilde{O} \tilde{O}
 \tilde{O} \tilde{O} \tilde{O}
 \tilde{O} \tilde{O} ()
 \tilde{O}
 \tilde{O} (8)
 \tilde{O} \tilde{O} (8) \tilde{O}
(\tilde{O} \tilde{O} ...)
 \tilde{O} \tilde{O} \tilde{O}
 \tilde{O} \tilde{O} 1
 \tilde{O} " "
 \tilde{O}) Tadic
 \tilde{O} \tilde{O}
 \tilde{O}
 \tilde{O} 2.

1- كنوات دورمان- مرجع سابق. ص 410-411.
2- كنوات دورمان- مرجع سابق. ص 411.

õ

õ

(8)

:

õ

1

õ

"

"

õ

õ

2

õ

õ

(8)

õ

) õ

õ

õ

.(

õ

1-د/ على عبدالقادر القهواجي-مرجع سابق.ص109.
2- كنفوت دورمان- مرجع سابق.ص413.

ō

ō ō
ō ō
 ō ō

ō

ō

ō

ō ō
 ō ō

ō

08

1.

2.(

03

3

4(

- 1- ياسمين نكفي-العفو عن جرائم الحرب: تعيين حدودا لإقرار الدولي المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد 2003 ص 277.
- 2- إدواردو غريبي-تطور المسؤولية الجنائية الفردية بمقتضى القانون الدولي- المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد 1999 ص 126.
- 3- ياسمين نكفي-مرجع سابق ص 275.
- 4- إدواردو غريبي-مرجع سابق ص 130.

ō ō

1.

ō ō

2

ō

ō

ō

ō

ō ō ō

ō ō

ō ō

ō ō ō

-
- 1-د/عبدالله سليمان-الأزمة الراهنة للعدالة الجنائية – المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد1، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1986ص154
- 2-د/عمر سعد الله-نظرات حول مفهوم القانون الإنساني الدولي والتصور الإسلامي له-المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جزء34-رقم1-1996ص182-200.
- د/محمود شريف بسيوني –المحكمة الجنائية الدولية-منشورات نادي القضاة-الطبعة الأولى2001ص49-50.وحول التأثير المتبادل بين القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي الجنائي : عامر الزمالي القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني.ص109-115. -بحث منشور في(القانون الدولي الإنساني والعلاقات الدولية)-اللجنة الدولية للصليب الأحمر،دمشق2002.

(08)

1(1907)
(1977 1949)

08

0 0
0 0 0
0
1949 0
0 1977
0 0 0 0 -
2

1- شريف عليم ومحمد ماهر عبد الواحد-موسوعة القانون الدولي الإنساني النصوص الرسمية للاتفاقيات و الدول المصدقة والموقعة-إصدار بعث اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة-الطبعة السادسة 2005-ص19-02.
2- إيلينا بيغيتش-المساءلة عن الجرائم الدولية من التخمين إلى الواقع- المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد 2002.ص191.

ō ō ō ō

1- لقد ساهمت المحكمة الجنائية ليوغسلافيا في إرساء القواعد القانونية التي تحكم النزاعات المسلحة الدولية على النزاعات والحروب الداخلية، فمثلا فقد تضمن النظام الأساسي للمحكمة المادة الخامسة الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية قتلك الجرائم من الممكن أن ترتكب إبان نزاع مسلح سواء كان ذا صبغة دولية أو داخلية... وقد حاول ممثل الادعاء في محكمة يوغسلافيا أن يتبع إستراتيجية قانونية ليصل إلى تذويب التفرقة بين النزاعين، وذلك عبر طرق ثلاث:

1- بسط القواعد التي تحكم النزاعات المسلحة الدولية لتشمل النزاعات المسلحة الداخلية، ومنها محاولة تطبيق نصوص الانتهاكات الجسيمة الواردة في اتفاقيات جنيف التي تطبق غالبا على النزاعات المسلحة الدولية لتطبق على النزاعات المسلحة الداخلية.

ففي قضية تاديتش الشهيرة نجح المدعي العام في إقناع غرفة المحاكمة أن اختصاصها على الانتهاكات الجسيمة ليس متوقف على وجود صراع دولي مسلح. وعلى الرغم من أن غرفة الاستئناف قد خالفت هذا القرار، حيث انتهى الرأي الغالب لقضاتها إلى أن الانتهاكات الجسيمة لا يمكن تطبيقها إلا على النزاعات المسلحة ذات الصبغة الدولية، إذ حسب المحكمة أن العرف الدولي المستقر لم يتغير بعد، وانتهت في الأخير إلى رأي راجح يقر بتواجد قواعد عرفية يمكن تطبيقها على الانتهاكات الأخرى (غير الجسيمة) أثناء النزاعات الداخلية، وأن هذه القواعد العرفية تغطي العديد من المشاكل، كحماية المدنيين من العمليات العدائية من الهجمات غير المميزة، وحماية الأهداف المدنية، وبصفة خاصة الممتلكات الثقافية، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات العدائية، وأيضا حظر وسائل الحرب المحرمة في النزاعات المسلحة الدولية ومنع بعض الطرق المستخدمة في العمليات العدائية. إضافة إلى ذلك فقد ردت غرفة الاستئناف على الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت للمحكمة أثناء نظر تلك القضية رأيا استشاريا فيما يطلق عليه (رأي صديق المحكمة) الذي جاء فيه "بأن نصوص الانتهاكات الجسيمة الواردة بالمادة الثانية من قانون المحكمة الدولية تنطبق على النزاعات غير ذات الصبغة الدولية كما هو الحال في النزاعات ذات الصبغة الدولية، حيث أقرت المحكمة في ردها بأنه "يبدو أن عدم الأخذ بذلك الرأي لا يتماشى مع الاتجاه السائد حاليا لممارسة الدول وفقه حقوق الإنسان الذي يرمي إلى نحو التقسيم التقليدي بين الحروب الدولية والنزاعات الداخلية، فضلا عن أن التصريح المتقدم يعلن بوضوح عن وجهة النظر القانونية لأخذ أعضاء مجلس الأمن الدائمين في مسألة قانونية غاية في الحساسية، ومن هذا المنطلق يقدم أولى الدلالات لإمكانية التغيير في رأي قانوني مستقر لدى الدول، وإذا ما قدمت دول وكيانات دولية أخرى على مشاطرة هذا الرأي، فإن تغيير العرف الدولي فيما يتعلق بمجال تطبيق نظام الانتهاكات الجسيمة قد يتجسد تدريجيا.

- قضية تاديتش الفقرة 83 د/عادل ماجد- مرجع سابق. ص 58

2 - يقوم المدعي العام من أجل تطوير قالب من القواعد المشتركة الموحدة لتطبيق على نوعي النزاعات، بالاعتماد على المادة الثالثة من قانون المحكمة المتعلقة بمخالفة قوانين وأعراف الحرب لتطبيقها على النزاعات المسلحة الداخلية التي حدثت بيوغسلافيا السابقة، التي قامت غرفتها الاستئنافية في قضية تاديتش بتبني هذا الاتجاه، وذلك كالتالي: أ- لقد أوردت الغرفة الاستئنافية أن المادة الثالثة من القانون الإنساني الدولي والتي لم تشملها أحكام المواد الثانية والرابعة والخامسة من هذا القانون.

ب- قررت الغرفة الاستئنافية للمحكمة "أن المادة المشتركة من اتفاقية جنيف الأمر قالبا من القواعد المشتركة التي يمكن تطبيقها على نوعي النزاعات معا، وإن تلك المادة لا تحتوي فقط قواعد موضوعية تحكم النزاعات المسلحة الداخلية، بل أيضا آلية إجرائية تدعو أطراف النزاع الداخلي إلى الموافقة على أن يلتزموا بباقي القواعد الواردة باتفاقيات جنيف". قضية تاديتش، الفقرة 103. د/عادل ماجد- مرجع سابق. ص 59.

ج- لقد انتهت الغرفة الاستئنافية إلى "أن العديد من المبادئ التي يتضمنها نص المادة الثالثة المشتركة من اتفاقية جنيف لسنة 1949 والتي تحمي ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية قد ارتقت إلى مرتبة قواعد القانون الدولي العرفي، وبالتالي، فإن نص المادة الثالثة من قانون المحكمة والتي تردد حكم المادة سالف الذكر تعطي أي انتهاكات شديدة لقواعد القانون الدولي العرفي و التعاهدي، ومن الممكن أن تؤدي إلى تقرير المسؤولية الجنائية الفردية في حالة مخالفتها". قضية تاديتش، الفقرة، 102 و 134، وأيضا الفقرة 132 من قضية فورونزريا أكتوبر 1998. د/عادل ماجد- مرجع سابق ص 59.

3- محاولة التعويل على فكرة الجرائم ضد الإنسانية لتطبيق على جميع أنواع السلوك الإجرامي أثناء تلك النزاعات باعتبار أن أي سلوك إجرامي يرتكب أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية غالبا ما يشكل جرائم ضد الإنسانية، حيث يمكن أن يفهم من منطوق الفقرة (141)، أن الجوهر العام للعديد من القواعد والمبادئ التي تحكم النزاعات المسلحة الدولية أصبح من الممكن الآن تطبيقه على النزاعات المسلحة.

08
 ̄ ̄ ̄ (50,51,130,147)
 2.1977 () (2)8
 ̄ ̄ ̄
 ̄ (22) () (2)8 (3) () (2)8 :
)

̄
 ̄ ̄ ̄ ̄
 ̄ ̄ " "
 07 ̄ ̄ () 2 ̄
 ̄ ̄
 3.
 ̄
 ̄ ̄ ̄

- 1- إيلينا بيجيتش-مرجع سابق-ص191.
 2- المواد50،51،130،147 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام1949. وهي المواد التي تمنح توضيح للأعمال التي تشكل مخالفات جسيمة مشتركة.والجرائم التي ترقى إلى مخالفات جسيمة تضم القتل العمد، التعذيب أو المعاملة الإنسانية وإحداث ألام كبيرة أو إصابات خطيرة بالجسد أو الصحة.
 3- وللتوضيح أكثر: تعد المادة8(2)(ب)(1)(التهجمات ضد المدنيين)خليطا من الماد85(3)(أ)والمادة52(1)و(3)من البرتوكول الإضافي الأول.وترتكز المادة8(2)(ب)(2)(التهجمات ضد الأعيان المدنية)على المادة52(1)من البرتوكول الإضافي الأول، وترتكز المادة8(2)(ب)(3) (الهجوم ضد المدنيين وبعثات حفظ السلام)على المادة85(3)(ب)بإضافة إلى المادتين35(3)و55(1)من البرتوكول الإضافي الأول.ورد عند ياسمين نكفي-مرجع سابق.ص278.

- Õ

1

2

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

3

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

1- د/ أحمد أبو الوفا- الملامح الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية- مقال منشور في: المحكمة الجنائية الدولية: الموائمات الدستورية والتشريعية- المرجع السابق. ص16.

2- د/ أحمد أبو الوفا- الملامح الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية- المرجع السابق. ص17.

3- نصت ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الفقرة السابعة على أن المحكمة جاءت لتأكيد مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ، ولا يخفى أن مقاصد الأمم المتحدة تكفل تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك انطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. (المادة 1فقرة 2من ميثاق الأمم المتحدة).

•
٥
٥
٥

٥ ٥ : ٥

٥ ٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥

الفصل الثاني

٥

٥

٥

٥

٥

٥

:

٥

٥

٥

Õ Õ Õ

Õ

1

Õ Õ

Õ Õ Õ

Õ

Õ Õ Õ

Õ Õ Õ

Õ Õ Õ

-1
voir en ce sens: Claude LOMBOIS, « Droit pénal général, les fondamentaux »,
Hachette.1994.pp7-19.

1.
 Õ Õ Õ Õ Õ
 Õ Õ - Õ
 Õ Õ Õ

2.
 Õ Õ Õ Õ

3.
 Õ (22)
 Õ Õ)
 Õ Õ

.(

Õ
 Õ Õ
 Õ Õ (22) Õ
 Õ Õ Õ)

.(

(23)
 .()

Õ Õ
 Õ

"

1-د/عبد الله سليمان-المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي-مرجع سابق ص99.
 2- على المزغني-المحكمة الجنائية الدولية-المجلة العربية لحقوق الإنسان، عدد03 ووحدة الطباعة و الإنتاج الفني بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1996، ص154-155.

3- Broomhall Bruce , « la cour pénale internationale »présentation générale et coopération des Etats.in CPI ratification et législation.Nationale D'application,Nouvelles Etudes pénales publié par Association international de Droit pénal.Vol13.quarter.édition érés.1999.pp.62-63.

0

"

0

0

0

د

0 0 (22)

1.

0 0

0 0

0 0

(24)

0

0 0

0 0 0

)

2.(

0

د

0 0

3.

4.

0

د

- 1 - د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص252.
- 2- 2 د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق ص254.s
- 3- 3 د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق. ص254.
- 4-د/عبد الله سليمان-شرح قانون العقوبات الجزائري-مرجع سابق.ص90.

٥ ٥ ٥

1 .

٥ ٥

2 .

٥

٥ (1 ٥ 15)

٥ (2 ٥ 11)

٥

٥ ٥ ٥

٥ (1 ٥ 7 ٥) ٥

. (2 ٥ 7)

٥

٥

٥

٥

٥

3 .

٥

٥ (24)

٥

٥

)

.(

٥ ٥

٥

(24)

٥

- 1 - د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص187
2-د/ أحمد عبد العليم شاکر علي-المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي-دار الكتب القانونية-مصر2006.ص332.
3-د/سوسن تمرخان بکة -الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية-منشورات الحلبي الحقوقية-الطبعة الأولى2006-لبنان.ص141.

Õ (24)

Õ

Õ Õ

Õ

Õ

Õ - -

Õ Õ Õ

Õ Õ

Õ

1

Õ " "

Õ

Õ Õ Õ Õ

Õ Õ (21)

Õ - -1)

Õ Õ Õ

Õ

Õ Õ

Õ Õ

Õ

Õ

1- د/ سوسن تمرخان بكة-المرجع السابق ص142.

-2 .

-3 .

7 3
ō ō ō ō

.(
ō ō

) "

"

-

ō
ō

¹.(

ō

ō

ō

ō

ō

.(7 14)

ō (09)

(10)

2 .

1-د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص68.

-2

Etudes Lison Neel, «Echec et compromis de la justice pénale internationale»Revue internationales,VolXXIXN⁰1,Mars1998,p100.

0 (20)
0 -1)
0

0 0 (5)

0 0 0 (8) (7) (6)

0 0 0 0
0 -

0 0 0
0
0 0

0 0 0 0
0 0 0 0
(3 20)

0 0 (20)
0
0 0 0
0 (20)
0

)

ō ō

ō ō

ō ō ō . ō ō ō

1.(

ō ō

ō ō ō

ō ō)

ō ō (17)

2.(ō

ō ō (20)

ō - 3

ō ō -

4.

1-ورد هذين القرارين الصادرين عن محكمتي الإكوادور وإسبانيا على التوالي عند شريف علتم-المواعمات الدستورية والتشريعية للمحكمة الجنائية الدولية(المواعمات...)- مرجع سابق. ص 306.

2- د/ محمود شريف بسيوني- المحكمة الجنائية الدولية(نشأتها...)- مرجع سابق.ص172.

3-

Serge Sur, « Vers une cour pénale internationale :la convention de Rom entre les ONG et la conseil de la sécurité »RGDIP,1999/1.p.42.

4- د/محمد يوسف علوان-اختصاص المحكمة الجنائية الدولية-مجلة الأمن والقانون-كلية الشرطة-دبي-السنة العاشرة-العدد الأول يناير 2002.ص275-259.

-معتصم خميس مشعشع-الملاحم الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية- مجلة الأمن والقانون-كلية الشرطة-دبي-السنة التاسعة-العدد الأول يناير 2001.ص341-343.

٥
٥

1.

٥ ٥

2.

٥ - ٥

٥ ٥

٥ ٥) ٥

(5 213)

3.(

٥

4.

5 ٥

٥ ٥

1968 26

٥ ٥ ٥)

1970 11

٥

(

1- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص144.

2- د/شريف سيد كامل-مرجع سابق.ص139.

Huet(André) et Koering-Joulin) Renée), « droit pénal international », PUF, Paris ; 2édition, 2001.p.238.

3-د/عبد الرحيم صدقي-القانون الدولي الجنائي-المطبعة المصرية للكتاب، القاهرة، 1986.ص70.

4-د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص144.

ō ō ō
) (29)
.(

1. 1968

" "

- -

ō ō

2.

ō

ō ō

ō

ō ō

3.

ō

ō

1- د/ أحمد أبو الوفا- الملامح الأساسية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعلاقته بالقوانين و التشريعات الوطنية-
المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 58 لعام 2002. ص 34-35.

-2

Jurvice Yann, le procès international pénal face au temps, R.S.C.2001, pp.792-973.

3- د/شريف سيد كامل-مرجع سابق.ص 143.

1

Õ Õ
Õ Õ

2

Õ Õ

3

-1

Henri-D.BOSLY, « la coopération pénale avec les tribunaux internationaux », in Marcus Helmons «Avancées et confins actuels des droit de l’homme aux niveaux international,Eropéenet national Mélanges offerts à silvio » ,Bruylant,Bruuxelle2003.pp.1-9.

2- محمد فادن-إجراءات سير الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-مذكرة ماجستير في القانون الدولي الجنائي-جامعة سعد دحطب بالبيدة،2005.ص118.

-3

Antonio Cassese, « The Statute of the International Criminel Court : Some Preliminary Reflections »,EJIL,Oxford,Vol10,N⁰1,1999.p147.

٥ ٥

٥ ٥

٥ ٥

٥ ٥ ٥

٥

¹. (88-86)

٥ (87) ٥

٥ ٥

٥ ٥

٥

٥ ٥ ()

٥ ٥ ()

٥

٥ (5 87)

٥

٥

٥

2

-1

Broomhall Bruce, « la cour pénale internationale ;directives pour l’adoption des lois nationales d’adaptation », Traduit par Karine

Bonneau,RIDP,p13etss.

-2

Amnesy international,the interntional criminel court fact shee10,state.coopération with 188 - the188ICC,.AL.Index :IOR40/10/00.p.19.

Õ Õ
Õ Õ Õ - Õ

Õ -
(4 93)

Õ Õ Õ

Õ Õ Õ (98)

Õ Õ

Õ Õ

Õ Õ

Õ

(7 87).

-1

Taxil (B) , « les Fondement juridique e la cour pénale internationale » ,Revue trimestrielle des droits de l'homme.Edition Nemesis,Brylant,Paris,N40,1999, p5.voir aussi Sure (Serge) ,op.cit, p42. S, p42.

-2

-Delpicchia R, « Rapport établie devant la commission française des affaires étrangers,de la défense et des force armées,le07/04/1999,document sur Internet www.richi.org/adi.p. 24-25.

٥

٥ ٥ ٥ ٥

1 .

٥ ٥

٥

2 .

٥ ٥ ٥ ٥

٥ ٥

3 .

٥

٥

4 .

(92-91-90)

٥

-1)

(90)

89

٥

٥ ٥

-2 .

-
- 1-د/ عبد القادر البقيرات-العدالة الجنائية الدولية (معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية)-ديوان المطبوعات الجامعية-بن
عكنون-الجزائر2005.ص134.
- 2- أعمال المؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، والمنعقدة في القاهرة في الفترة من 29أفريل
حتى ماي1995.ص5. - د/أحمد عبد العليم شاكر-المرجع السابق.ص40-441.
- 3- تقرير اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. لسنة1996 ، الوثيقة رقم22(A51/22ص76).
- 4- أهم هذه الاتفاقيات :- اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة في مادتها السابعة عليها لعام1948 -اتفاقية مناهضة التعذيب
بكل أشكاله لعام1984 في مادتها الثامنة.

(:

19 18

(:

-3 .1

2 0

2

-4 .

0

-5 .

4

4 -6

-7 .

((

(:

-7 .

(

0 (

0 0 0

0 6

-8 .

0 0 0

.)

0

0 0 0 0

0 0

1 .

0 0

0

0 0 0 0

0 0 0

0 0

ō ō ō ō

ō ō :

:

(25)

ō

:

:

:

:

:

:

الفصل الأول

0
0 0
0
0
0 0 0
0
0
0 (25)
0 0 0 0
0

(25)

ō ō

ō

ō

ō

ō

ō

ō

ō

ō

ō

ō

ō

(/3) ō

(25)

ō

ō

ō

:

(25)

1.

(/3)

1- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق ص148.

:
 (/3) (25))
 .(:
 1.
 2.
 :
 (/3) (25))
 ... :
 .(
 3.

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص110-111.
 2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص111.
 3- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص149.

ō ō .
ō

1 .

.(/3)

2 .

ō) (25) (/3)

ō

ō ō (:

ō ō

(

ō : ō ō ō (25) (/3)

ō ō ō

" "

ō ō

()

ō ō

" "

(28)

" "

1- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق. ص149.
2- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق. ص329.

١. (25) (/3)

1.

2.

٢. (/3)

٣.

3.

٤.

:

(25) (/3)

٥.

- /3 :

4.

1- حول مصطلح "تقديم العون" و"المساعدة" ، في قضية "تاديش" قال الأستاذين "وليام بوردون و ديفرجي إيمانوال" في نسختهما الأصلية على أن :

(...) Les juges ont estimé que les termes « aider et encourager » couvraient tous actes d'assistance, sous forme verbale et/ou matérielle ; « aussi longtemps qu'existe l'intention requise » . Bourdon ,(william), et Duvergt,(Emmanuelle), « la cour pénal internationale: le statut de Rom », Editions de suil , paris, 2000. p116.

2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص118.

3- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص151.

4- حول إدراج مفهوم التحريض العلني والمباشر في النظام الأساسي يرى الأستاذ "William A.SCHABAS" على أن "

(...) Dans le Statut de Rom, la disposition générale concernant la participation criminelle crée une exception puisqu'elle déclare punissable le crime d'incitation sans résultat seulement dans le cas du crimes de génocide (art25 (3) (e)), les délégations à la Conférence diplomatique refusant d'élargir ce concept aux crime contre l'humanité, aux crimes de guerre et à l'agression ». William A.SCHABAS, « le génocide », in Droit international pénal, op.cit, p326-327, § 4.

0

0 0 0 0
0 (/3) 0 0
1

(0 /3)

0 (/3)

(0 /3)

0 0 0 (0 /3)

2 (6)

0
0 0 0
(800) 0

0 0

3

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص132.

2-حتى تقوم جريمة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ، فلا بد أن تنصب على فعل من الأفعال المكيفة كجريمة من جرائم الإبادة الجماعية وفق ا المادة (6) من النظام الأساسي ، والتي نصت على أنه " لغرض هذا النظام الأساسي، تعني الإبادة الجماعية أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه، إهلاكا كلياً أو جزئياً: أ) قتل أفراد الجماعة. ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة ج) إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة هـ) نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى".

3 - د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص152.

0

(25)

)

(25)

(/3)

0 0 0

(:

0

0 0 0

-1 :

0

.(

-2 .

0 0

1 .

0 0 0

2 .

3

1- د/ عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص121.

2- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص330.

3-

Sofiène BOUIFFROR,Claire DERYCKE, « les organisations criminelles", in Droit international pénal, op.cit,pp.167-178.

1.

2 (

1945 20 (10)

3

1946

1996 (06) (0)

4 (

1- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص330-331.

2- د/عباس هاشم السعدي-مرجع سابق.ص227.

3- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص333.

4- ناتالي فاغنز-تطور نظام المخالفات الجسيمة و المسؤولية الجنائية الفردية لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة- المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد 2003..ص335.

" " "

1

ō
ō
ō
ō

ō
ō
ō

(25) ō (/3)

ō
ō
ō
ō

2

ō
ō
ō

ō
ō
ō

3

:

(25) (/3)

ō
ō
ō
ō

ō
ō
ō
ō

ō
ō

ō
ō

4

- :

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص127.
2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص124.
3- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص126.
4-

ō ō ō
ō ō ō

.(

ō ō ō
ō ō

1.

ō ō ō

2.

(/3)

ō

(/3)

3

4

ō

5

ō ō

ō ō

- 1- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص300.
- 2- د/عبد الله سليمان-شرح قانون العقوبات الجزائري-مرجع سابق.ص164.
- 3- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص134.
- 4 - د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص303.
- 5- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص159.

0

1

2

0

3

0

0

0

0

0

) (/3)

0

0

0

0

.(

0

0

0

0

0

0

4

- 1- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص303.
- 2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص135.
- 3- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص159.
- 4- /عبد الله سليمان-شرح قانون العقوبات الجزائري-مرجع سابق.ص176.

0
0

1.

0 0 0
0
0

2.

(08) (10//2) (12/ /2)

0 0
0 0 0

0 0
0
0 0

1- د/ فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص315.
2- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق.ص161.

٥

(28)

:

٥

٥

1

٥

٥

٥

2

٥

٥

٥

٥

3

٥

٥

٥

٥

٥

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص149.

- د/علي الشامي- الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها-دار العلم للملايين-الطبعة الثانية1994.

2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص150.

3- من المعروف أن الموقف في صدر الإسلام صارم من أي استثناء لمسئول أو قريب مسؤول من مواجهة القضاء كغيره من الناس. وإذا كان القرآن الكريم ينطلق من موقف أخلاقي عالمي سام أكثر منه إجابات قانونية محدودة الزمان والموضوع، فقد شهدت العقود الأربعة الأولى في حياة الدين الجديد عدة مواقف أساسية تنم عن رفض فكرة التمايز والحصانة القضائية من حيث المبدأ. فقد جاء عند الإمام أحمد ومسلم والنسائي ماثورا عن الرسول صلى الله عليه وسلم "إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، والذي نفسي بيده! لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتم يدها". وأما عن غياب الحصانة حتى عن الأنبياء، فقد أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم قبيل وفاته "ألا من كنت جلدت له ظهره فهذا ظهري فليستقد، ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضي فليستقد" أي يطلب القود وهو القصاص. لقد طالب الخليفة أبو بكر الصديق المسلمين بتقويم الاعوجاج في سلوك الخليفة لا السكوت عنه، في حين اختصر الإمام علي بن أبي طالب في عهده إلى مالك الأشتر النخعي إقامة القضاء بين الناس بجملة جامعة "الحكم في إنصاف المظلوم من الظالم والأخذ للضعيف من القوي وإقامة حدود الله". د/هيثم مناع -الحصانة والجرائم الجسيمة- موقع الانترنت - الجزيرة نت ، بتاريخ 2006/02/7.

1972 / 16
 1991
 2002 / 14
 1998 /
 1961 18

1- بلخيري حسينة –المسؤولية الدولية الجنائية لرئيس الدولة- مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق، بن عكنون،جامعة الجزائر2005. ، ص131-132.
 2- د/هيثم مناع –الحصانة والجرائم الجسيمة-موقع الانترنت – الجزيرة نت ، بتاريخ 2006/02/7.

(VIXX) Õ

Õ (21)

1969/12/8

2530

1.

Õ Õ

Õ Õ

Õ

Õ Õ

2.

Õ Õ Õ

Õ Õ

Õ

Õ

Õ Õ Õ Õ Õ

3.

1- إن النص الأصلي بالغة الإنجليزية للفقرة الأولى من المادة(21)من هذا القرار ينص على أنه :

ARTICLE 21 Statute of the chief of I' State and the personalities of high row “1. The chief of I' Sending state, when it is with the head of a special mission, enjoys, in the State of reception or a Non-member state, facilities, privileges and immunities recognized by the international law to the chiefs of Stay in official visit. ”

2- د/هيثم مناع –الحصانة والجرائم الجسيمة- موقع الانترنت – الجزيرة نت ، بتاريخ 2006/02/7.

3- د/ عبد الكريم علوان – الوسيط في القانون الدولي العام- الكتاب الأول : القانون الدولي المعاصر- دار مكتبة التربية ، لبنان، ص265-266. د/عصام إسماعيل-محكمة الوزراء بين القضاء العدلي والقضاء السياسي-منشورات الحلبي الحقوقية2006.

Õ Õ :

Õ Õ Õ
Õ Õ

Õ
Õ 35
) 1969 23
(

Õ
Õ Õ

Õ "Merignhac " 1917
Õ Õ Õ Õ Õ Õ Õ Õ Õ Õ Õ
Õ Õ Õ Õ Õ

Õ Õ "Donnedieu de Vabres"

1551 " Rolin"

1

"Rousseau"

Õ " Zappala et Decaux, Emmanuel"

Õ 2000 " Decaux, Emmanua"
1984

Õ Õ 1992

Õ " Zappala "

Õ Õ Õ Õ

2

Õ

Õ Õ

Õ Õ

Õ

Õ 1919 (227)

-1

Decaux, Emmanuel., "Les gouvernants" in Droit international pénal, s/ la dir. de Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, Paris, Pédone, 2000., p. 192, § 28.

-2

Zappala, S., "Do heads of State in Office DEnjoy Immunity from. Jurisdiction for International Crimes?", EJIL, 2001, pp, 611.

وحول عدم الإعتداد بالحصانة أو الصفة الرسمية يرى الأستاذ " Emmanuel Decaux " في نسخته الأصلية على أنه :
« Aujourd'hui l'affirmation d'une responsabilité du chef de l'Etat pour ses actes publics- et, a fortiori, une responsabilité de nature pénale correspond à une véritable révolution juridique. À L'exception fondée sur la notion d'actes privés.vient s'ajouter une nouvelle exception relative aux « actes publics »insusceptibles par nature de se rattacher aux compétences de l'état, tels que les crimes internationaux.Il ne faudra pas moins de deux guerres mondiales pour voir consacrer le principe d'une responsabilité pénale du chef de l'état et-au-delà du chef d'état-la plaine responsabilité des « gouvernants »en tant que tels.». Decaux, Emmanuel, «Les Gouvernants » in Droit international pénal, s/ la dir. de Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, op.cit.p184, § 06.

٥ ٥ ٥ ٥ ٥
٥ ٥
) (229

.(

1.

٥
٥ ٥ ٥ ٥

٥ ٥
٥

2.

٥) "
٥
٥ ٥ ٥

3.(

-1 Paul Tavernier, « l'expérience des tribunaux internationaux pour l'ex-Yougoslavie et pour le Rwanda ».Revue international de la Croix-Rouge, Nov-Dec1997, p647.

-2 Amnesty International « United Kingdom : The Pinochet case-Universal jurisdiction and absence of immunity for crimes against humanity », London, Janury1999, AI Aindex : EUR45/01/99.pp28-29.

3-تقرير لجنة القانون الدولي، مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين.ص56. الوثيقة رقم : A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2).

Õ Õ

2001 / 29

(18)

Õ

1

Õ Õ

Õ

2

Õ . Õ

Õ Õ

3»

»

4

1- عرفت محكمة يوغسلافيا عدة محاكمات للعديد من المسؤولين الصرب الكبار.

Herve,Ascensio et RAFAËLLE, MAISON, « l'activité des tribunaux pénaux internationaux (1999), AFDI ,CNRS,Editions,Paris,pp p505. Voir aussi, Herve,Ascensio et RAFAËLLE,MAISON, « l'activité des tribunaux pénaux internationaux (2000), AFDI , CNRS, Editions, Paris, pp. 319-322.

2 - بلخيري حسينة- مرجع سابق ، ص133-131.

-3

Daniel Fontanaud, « la justice pénale internationale,problèmes politiques et sociaux »,La documentation Française,N826,Aout1999,pp.45-47.

4- والجدير بالذكر أن أهم قضية في العصر الحالي تعطي نظرة جلية حول مسألة عدم الإعتداد بالصفة الرسمية أو الحصانات القضائية سواء على مستوى المحاكم الوطنية أو على مستوى القضاء الدولي هي محاكمة الرئيس التشيلي "أغستو بينوشي" أمام القضاء الداخلي ، وذلك إثر مذكرة توقيف دولية أصدرها قاضيان إسبانيان بتهمة الإبادة الجماعية والتعذيب بحق أشخاص يحملون الجنسية الإسبانية ، غير أن إصرار القضاء الجنائي التشيلي بحقه في محاكمة بينوشي ، وبعد مفاوضات طويلة حول مسألة تسليمه من طرف بريطانيا إلى إسبانيا للقيام بمحاكمته على أساس الاختصاص الجنائي العالمي ، جاء القرار الشهير من طرف محكمة الاستئناف التشيلية وبالتحديد يوم 11 يناير/كانون الثاني 2006 ، حيث رفعت محكمة الاستئناف التشيلية بـ17 صوتا مقابل ستة أصوات، الحصانة عن دكتاتور تشيلي السابق ليحاكم وهو في التسعين من العمر في قضية تتعلق بجريمتي قتل خارج القضاء عام 1973. لكن قبل أن يكمل القضاء التشيلي اختصاصه بهذه القضية ،توفى بينوشي .

(27)

)

\bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O}

-1

-2 .

1.(

\bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O}

2.

=Michel COSNARD, « Quelques observations sur les décisions de la chambre des lords du 25 Novembre et du 24 Mars 1999 dans l'affaire Pinochet », RGDIP, Tome 103/1999/2, pp. 72-76

1- لقد ظلت الصفة الرسمية للفرد تستبعد بصفة دائمة كوسيلة ممكنة للدفاع بصدد الجرائم بموجب القانون الدولي ، في النصوص ذات الصلة منذ اعتماد النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية ، بما في ذلك مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية ، وأهما المشروع المقدم سنة 1996 إلى الجمعية العامة ، حيث نصت المادة (7) منه على أنه " لا يعفى الفرد الذي يرتكب جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها من مسؤوليته الجنائية ولا تخفف عقوبته بصفته الرسمية ، حتى ولو تصرف بوصفه رئيس دولة أو حكومة . " كما اعتبرت لجنة القانون الدولي في تقريرها أن الهدف من هذه المادة هو منع الفرد الذي ارتكب جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها التذرع بمنصبه كطرف يعفيه من المسؤولية أو يمنحه أي حصانة ، حتى ولو ادعى أنه قام بالأعمال التي تشكل جريمة أثناء ممارسته لوظائفه . واعتبرت كذلك أن انتفاء الحصانة الإجرائية فيما يتعلق بالمحاكمة أو العقاب وفقا للإجراءات القضائية المرعية هو نتيجة طبيعية أساسية لعدم وجود أي حصانة موضوعية أو دفاع موضوعي. وواصلت اللجنة حديثها بالقول أنه سيكون هناك تناقض إذا ما منع الفرد من التذرع بصفته الرسمية لتجنب المسؤولية عن جريمة وسمح له مع ذلك بالتذرع بهذا الاعتبار ذاته لتجنب نتائج هذه المسؤولية . -تقرير لجنة القانون الدولي، مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين ص 56-57. الوثيقة رقم :

A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2)

2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق ص 148.

ō ō ō
ō ō ō
ō ō ō

ō ō
ō
ō
ō
ō
ō ō ō ō ō

1

2

1- طبق هذا النوع من المسؤولية في عدة أحكام قضائية صدرت بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي قضية " ياماشيتا " (القائد الياباني) ، قررت المحكمة أن الجنرال " ياماشيتا " مسؤول جنائيا لأنه فشل في التحكم بقواته التي ارتكبت مجازر في عدد من الأقاليم التي كانت اليابان قد احتلتها آنذاك.

-كما أعلنت المحكمة العسكرية للولايات المتحدة في قضية الرهائن أنه " يجب أن يعتبر قائد السلاح مسؤولا عن الأفعال التي يرتكبها القادة التابعون له تنفيذاً لأوامره وعن الأفعال التي كان قائد السلاح على علم بها أو كان ينبغي أن يكون على علم بها". تقرير لجنة القانون الدولي، مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة و الأربعين.ص53 . الوثيقة رقم :

A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2).

2- لقد قررت محكمة رواندا الدولية مسؤولية القادة العسكريين والأشخاص المدنيين ذوى المناصب العليا في قضية"سليبيسي"،وفي ذلك يقول الأستاذ يقول الأستاذ"أحمد ليان صاو" في نسخته الأصلية أنه:"

Dans l'affaire Celebici la chambre estime que « l'existence (du pouvoir hiérarchique) ne peut s'induire du seul titre officiel. Le facteur déterminant est la possession ou non d'un réel

ō ō ō ō
ō

(28)

1.

ō ō ō
2.

ō ō
ō

-1...)

(28)

ō ō

ō ō ō ō

ō

ō ō

(:

=pouvoir de contrôle sur les agissements des subordonnés. Le titre officiel du commandant ne saurait être considéré comme une condition préalable et nécessaire à la mise en œuvre de la responsabilité du supérieur hiérarchique, celle-ci pouvant découler de l'exercice de fait, comme un droit des fonctions de commandements ». Ahmed lyane SAW, « la responsabilité pénale internationale du supérieur hiérarchique dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour le RAWANDA », Revue de droit international de sciences diplomatiques et politiques V83/N=3 Sept-éc2005, p218.

1- إن نص المادة (28) يستند إلى مجموعة من الصكوك القانونية أهمها : نص المادة (86فقرة1) والمادة (87) من البرتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام1949 ، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة (86) على أنه " (...) لايعفى قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا الملحق"البرتوكول" رؤساءه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية ، حسب الأحوال ، إذا علموا ، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف ، إن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب ، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك ن ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعه لمنع أو قمع هذا الانتهاك " .
- كما تنص المادة87 تحت عنوان "واجبات القادة" على أنه "1- يتعين على الأطراف السامية المتعاقدة وعلى أطراف النزاع أن تكلف القادة العسكريين بمنع الانتهاكات للاتفاقيات ولهذا الملحق"البرتوكول" ، وإذا لزم الأمر بقمع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى السلطات المختصة ، وذلك فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم وغيرهم ممن يعملون تحت إشرافهم".

2- د/عادل ماجد- مرجع سابق.ص34.

2. -

1.(

28) (

2.

28) (

3.

(28)

30) (

4.

87) (

(87)

87) (

...

5.(

1- د/عادل ماجد- مرجع سابق ص34.

2- د/عادل ماجد- مرجع سابق ص35..

3- د/سوسن تمرخان بكة -مرجع سابق ص163.

4- د/سوسن تمرخان بكة -مرجع سابق ص164.

5- تقرير لجنة القانون الدولي، مشروع مدونة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين ص54-55 . الوثيقة رقم :

A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2).

ō ō

1.

ō ō ō (33)

ō

ō ō ō

ō ō

2.(33)

ō

3

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص183.

2- لقد علق بعض رجال القانون على مبدأ مسؤولية المنفذين ، بأنه تحول عميق ، خاصة داخل المؤسسات العسكرية ، التي تنتم بالانضباط العسكري ، وفي مقتطفات من هذا التعليق ، يرى السيد " جاك فيرهيغن " " إنه من غير المؤكد إطلاقاً أن يكون معظم القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين ، حتى داخل دولنا الموصوفة بالديمقراطية أكثر وعياً من المار شار مونتغمري بالتحولات الجذرية والطابع الثوري لهذا المبدأ (...) الذي أدخل في تشريعاتنا " .ويضيف في تعليقه بأنه " ليس من المؤكد أن يكون الجمهور حتى المطلع منه ، ولا القانونيون ، بما في ذلك المختصون منهم ، قد وعوا بسهولة أو وعوا حقيقة أبعاد هذا الانقلاب الذي وصفه فيلسوف ألماني بأنه " فجر لا يكاد يصدق " . جاك فيرهيغن-رفض الانصياع للأوامر ذات الطابع الإجرامي البين نحو إجراء في متناول المرؤوسين-المجلة الدولية للصليب الأحمر-مختارات من أعداد2002.ص226.

3- لقد حظي مبدأ مسؤولية المنفذين بعد تطبيقات في بلجيكا ، ذكرها السيد " جاك فيرهيغن " ، بأنه " في سنة 1966 أدان مجلس الحرب في بروكسل عريفا بلجيكا نفذ أمراً بقتل امرأة مدنية أصدره ضابط ، وكان ذلك أثناء عملية تلت استعادة "ستانليفيل" (في الكونغو).ورأى مجلس الحرب ما يلي : " إن الفعل المرتكب لا يشكل جريمة قتل وفقاً لأحكام القانونين الكونغولي والبلجيكي فحسب ، وإنما أيضاً إنهاكاً جسيميا لقوانين وأعراف الحرب والقوانين الإنسانية (...) إن عدم مشروعية الأمر لم تكن موضع شك، وكان على المدعى عليه أن يرفض تنفيذه " . ينظر: /جاك فيرهيغن- المرجع السابق.ص227.

-كما جاء المؤتمر الرابع عشر للجمعية الدولية للقانون العسكري وقانون الحرب المنعقد في أثينا في مايو(أيار) 1997 ، بالتوصية الآتية: " يجب أن تتضمن اللوائح التأديبية العسكرية إجراء يسمح للمرؤوسين أن يمارسوا ، دونما إضرار بهم وفي إطار احترام الانضباط ، حقهم وواجبهم في عدم الانصياع لأوامر يؤدي تنفيذها على نحو يبين على وقوع جريمة حرب" . - وكان هذا الاقتراح المذكور مبرراً وفقاً للآتي : " إن مبدأ نورمبرغ (الرامي إلى العصيان الواجب للأوامر الإجرامية) المدرج اليوم في التشريعات الوطنية لا غبار عليه بلا شك ، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى مجرد شخص بدون تأثير وقائي حقيقي إذا ما كانت الظروف التي يعمل فيها المرؤوسين لا يدع أي مجال لملكة الاختيار ، اللهم إلا إذا طالبناهم بالمخاطرة أو موقف بطولي إزاء الأمر الصادر (...) في مثل تلك الظروف ن حين تبرئ المحكمة ساحة منفذ أمر إجرامي مع مراعاة التأكيد على الطابع غير المعقول للأمر ، فإنها في ذلك تصدر " حكماً جيداً " : لقد أخذت في الاعتبار على نحو سليم الفعل الإجرامي موضوعياً والفاعل غير المسؤول ذاتياً على حد السواء.ولكن القول بأن الحكم ، وهو مقبول قضائياً ، يشكل خطوة أبعد في اتجاه حل المشكلة لعل جهداً إبداعياً بسيطاً يمكن من وضع إجراء له من الفعالية ما يكفي لتمكين المرؤوسين من ممارسة حقهم وواجبهم في مثل تلك الظروف (...) . " وكان لهذه التوصية بعد اعتمادها من طرف المؤتمر ، أن أنشأ

ō ō

.

ō

ō ō

ō ō ō ō ō

ō ō ō

ō ō ō

ō 1977

ō ō

ō

1

1949

1996

2

)

=المنتدى البلجيكي للقانون العسكري وقانون الحرب مجموعة عمل من أجل صياغة مشروع نص يضع هذه التوصية موضع التنفيذ ويمكن إدراجه في اللوائح التأديبية للجيش البلجيكي. جاك فيرهيغن-مرجع سابق.ص233-234.

1- حفيظ منى-جريمة إبادة الجنس البشري في القانون الدولي-مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون ، جامعة الجزائر 2002.ص82.

2-لقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدبلوماسي لعام1977، المادة(77) ونصها كالآتي: " إن مجرد التصرف بناء على أمر من سلطة أو رئيس لمؤوسه لا يعفي متهما من المسؤولية الجنائية ، إذا ثبت أنه كان يعلم ، في ظل الظروف القائمة أنه يخرق خرقا خطيرا أحكام الاتفاقيات أو نصوص البرتوكولين الحاليين .على أنه يمكن أن يؤخذ ذلك في الاعتبار من أجل تخفيف العقوبة ".غير أن النتيجة أن هذا النص لم يتم إدراجه في البرتوكول الإضافي الأول ، لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين لإدراجه. تشارلز غارواوي- أوامر الرؤساء لمؤوسيههم والمحكمة الجنائية الدولية إقامة العدالة أو إنكارها- المجلة الدولية للصليب الأحمر-مختارات من أعداد1999.ص107.

ō ō

1.(

ō ō ō ō ō ō ō

" (08)

"

ō ō ō

ō ō

ō . (08))

ō

2.(

ō ō

ō ō

10 (04)

ō .(06)

(07)

ō ō (ō ō) ō ō ō ō ō ō

.(04)1994

ō ō ō

ō

1- تقرير لجنة القانون الدولي، مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين.ص50 . الوثيقة رقم :

A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2).

2- تقرير لجنة القانون الدولي، مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين.ص50 . الوثيقة رقم :

A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2).

\bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O}
 \bar{O} (33)
 \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O} \bar{O}

1.

) (33)

.(

(33)

\bar{O} \bar{O} \bar{O}
 \bar{O}
 \bar{O}
 \bar{O} (:
(.

-2 . \bar{O} \bar{O} \bar{O}

(.

.(

\bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O} \bar{O}
() () ()

"

(33)

" Cassese

1- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص184.

(08)

1.

Õ Õ Õ

" Cassese"

Õ Õ Õ "

"

Õ " Õ

د

Õ . Õ Õ) "

) "

Õ Õ Õ

(2) (08)

Õ Õ Õ . Õ

Õ Õ

Õ Õ Õ

د
2. (

" "

د (33)

Õ Õ Õ)

)

Õ

.

Õ Õ Õ

د

Õ Õ Õ

Õ Õ Õ

د

3. (

Õ

د

Õ Õ Õ

-1

Antonio Cassese, op.cit. pp.156-157.

2- تشارلز غاراواي -مرجع سابق. ص109.
3- تشارلز غاراواي -مرجع سابق. ص109.

٥

٥

٥

٥

٥

٥

.

الفصل الثاني

ō ō ō
 ō ō
ō ō ō
ō ō

:

.

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100

-1

L'article 31 § 1, c ; du Statut de la cour pénale internationale : Travaux de l'atelier organisé par la commission consultative de Droit international humanitaire de la Croix-Rouge de Belgique Communauté Francophone. R.B.D.I. VOL. XXXIII 2000-2. pp350-480.

2- د/ عبد الله سليمان-المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي-مرجع سابق. ص 145.

3- د/ عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق. ص 261.

(31) $\bar{O} \quad \bar{O} \quad \bar{O}$
 -1) $(\bar{O} \quad \bar{O})$

....:

$\bar{O} \quad \bar{O}$ (

$\bar{O} \quad \bar{O}$

$\bar{O} \quad \bar{O}$

.)

\bar{O}

2.

$\bar{O} \quad \bar{O} \quad \bar{O} \quad \bar{O}$

$\bar{O} \quad \bar{O} \quad -51 \quad \bar{O}$

3.

1- أ.مصطفى حسن-تطور مفهوم الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام-مجلة إدارة قضايا الحكومة-العدد الثالث-السنة13 سبتمبر1969.ص594-624.

2- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص263-264.

3- د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص. 239.

ō ō

ō ō

1

ō ō

ō

ō ō ō

ō

2

ō ō

ō

ō ō

ō ō ō ō ō

ō ō ō

-1

Julia Bertram Nothnagle, "General principles of criminal law", in the international criminal court monitor.issue10,November1998.p30.NGO Coalition for an International Criminal Court.

2- وهذا على خلاف نص المادة (51) من الميثاق الأممي التي توجب أفعال الدفاع الشرعي- ضد عدوان مسلح- وقع بالفعل حيث تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء " الأمم المتحدة " (...) " . د/عبد الفتاح بيومي حجازي-مرجع سابق.ص244.

ō

ō ō

ō ō ō

1.

:

ō ō

ō ō

ō 31 (1,3)

ō ō ō

ō

ō

ō ō

ō ō ō

2.

3

ō

"

"

"

"

1- وحول ملائمة نص الفقرة (1، ج) من المادة 31 للنظام الأساسي مع القانون الدولي القائم ، تنص الفقرتين 1 و2 من المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه " 1- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة ، والمعلن قيامها رسميا ، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع ، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.. 2- لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و7 و8 (الفقرتين 1 و2) و11 و15 و16 و18 (...)." .

-2

Antonio Cassese, op.cit. pp.154-155.

1- وحول ملائمة نص الفقرة (1، ج) من المادة 31 للنظام الأساسي مع القانون الدولي القائم ، تنص الفقرتين 1 و2 من المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه " 1- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة ، والمعلن قيامها رسميا ، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع ، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.. 2- لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و7 و8 (الفقرتين 1 و2) و11 و15 و16 و18 (...)." .

)
 ̄ ̄
 ̄ ̄
 ̄ ̄ ̄ ̄
 1. (
 ̄ ̄

̄ ̄ ̄
 ̄ ̄ ̄ ̄
 ̄ ̄
 ̄ ̄
 ̄ ̄ ̄

2.

وقد جرت صياغة المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في فقرتها 1 و 2 في الاتجاه ذاته فنصت على أنه " 1- في حالة الحرب أو حالات الطوارئ الأخرى التي تهدد ، يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تتخذ تدابير لا تتقيد بالتزامات المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي.

2- لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المادة 3 ، فيما عدا حالة وقوع وفيات نتيجة لأعمال حربية غير مشروعة ، والمواد 3 و 4 (الفقرة 1) و 7. (...). "

وعلى مستوى القوانين الجنائية الوطنية ، فإن القانون البلجيكي الصادر في يونيو/حزيران 1993 الخاص بقمع الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الدولية المؤرخة في 12 أغسطس/أب 1949 والبرتوكولين الأول والثاني الإضافيين إليها المؤرختين في 8 يونيو/حزيران 1977 ينص في الفقرة الأولى من المادة 5 منه على ما يلي : " لا يمكن لأية مصلحة أو أية ضرورة سياسية أو وطنية أن تبرر ، ولو على سبيل الاقتصاص ، الانتهاكات المشار إليها في المواد 1 و 3 و 4 ، مع مراعاة الاستثناءات الواردة في الفقرات 9 و 12 و 13 من المادة 1".

بعد هذا السرد القانوني يلاحظ بعض رجال القانون خاصة أندريس و إريك دافيد و ستيفن فاندي فينجاري و ج. فير هيجن أن النظام الأساسي متأخر مقارنة بقواعد القانون الدولي القائمة في الوقت الراهن وهذا إثر الدراسة النقدية التي قاموا بها في دورية لير بيلجيك (بلجيكا الحرة) في عددها 15 في أبريل/ نيسان 1999. المحكمة الجنائية الدولية (الموائمة الدستورية و التشريعية) مشروع (...)-مرجع سابق.ص317-319.

-2

A. Andrus, E. David, C ;Van Denzynaert et J,Verhaegen, « Une singulière incitation au crime ;l'article 3 l par. 1c du statut de la cour internationale »,la libre Belgique,15 avril 1999.

فرانسوا ديلوز – عرض لدراسة قامت بها اللجنة الاستشارية للقانون الدولي الإنساني في الصليب الأحمر البلجيكي ، الجماعة الفرانكو فونية تحت إشراف البروفيسور إريك دافيد ، جامعة بروكسل الحرة – المجلة الدولية للصليب الأحمر – مختارات من أعداد 2001.ص122.

2- رونو غالان ، وفرانسوا ديلوز-مرجع سابق.ص124.

0) " "

0 0 .

1.(

0 (31) (1)

0 0

0 0 21 0 0 (1))

0 0 0 0

(1) 31

2.(

0 0

0

3

0 0

(31)

0

0

1- رونوغالان ، وفرانسوا ديبلوز- مرجع سابق ص125.

3 - رونوغالان ، وفرانسوا ديبلوز- مرجع سابق ص127.

3- د/عبد الله سليمان-شرح قانون العقوبات الجزائري- القسم العام-الجزء الأول"الجريمة"-ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة1998-ص309-310.

1.

18

0

2.

0

-1

18 12

21 16

18 13

(26)

18

0 18

0 0 0 0

0 0

3.

- 1- د/ عبد الله سليمان- شرح قانون العقوبات الجزائري- المرجع السابق.ص315.
- 3- د/ أبو الخير أحمد عطية- المحكمة الجنائية الدائمة-دار النهضة العربية،1999.ص41. كذلك د/محمد إبراهيم زايد- المحكمة الجنائية الدولية في النظام العالمي الجديد-مجلة الفكر الشرطي-إصدار شرطة الشارقة، العدد02، يوليو2001.ص11 وما بعدها.
- 3- د/شريف سيد كامل -الحماية الجنائية للأطفال-الطبعة الأولى،2001.ص209 وما بعدها.

1

2.

15

15

15

3. 15

18

15 15 15 -1)

31 (1)

15

15 15 15 (:

15

(

15

4

15 15 15

15 15 15

5

-2

Mauro Politi, « le Statut de Rome de la CPI : le point de vue d'un négociation ».RGDIP, 1999/4, p 835

2- د/ سوسن تمرخان بكة-مرجع سابق ص98.

4- تنص الفقرة (ب،26) من المادة08 للنظام الأساسي على أنه" تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزاميا أو طوعيا في القوات المسلحة الوطنية أو استخدامهم للمشاركة فعليا في الأعمال الحربية.كما تنص الفقرة (هـ،ه)من نفس المادة على أنه" تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزاميا أو طوعيا في القوات المسلحة أو في جماعات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة في الأعمال الحربية".

4- د/فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق ص262.

5- د/عبد الله سليمان-شرح قانون العقوبات الجزائري-مرجع سابق ص311.

ō ō
ō ō ō ō

ō ō

ō
ō ō ō .²

ō

ō ō
ō ō ō ō

:⁴

ō ō ō

-1

-2

1- د/فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص264.

4- د/ عبد القادر البقيرات-الجرائم ضد الإنسانية-مرجع سابق.ص180.

5- لقد تطرقت اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد النظام الأساسي لمسألة القصور العقلي في جملة من المقترحات ، حيث تنص الفقرة الأولى من الاقتراح الأول على أنه "لا يكون الشخص مسؤولاً جنائياً إذا عان وقت تصرفه بارتكاب الجريمة ، من مرض عقلي أو قصور عقلي يسفر عن فقدانه للقدرة الجوهرية التي تلزمه لتقدير الطابع الإجرامي(عدم مشروعية التصرف) أو تلزمه لمطابقة تصرفه مع مقتضيات القانون وتسبب ذلك المرض العقلي أو القصور العقلي في تصرف يشكل جريمة".-تقرير اللجنة التحضيرية بمجموعة المقترحات، الجمعية العامة للوثائق الرسمية، الدورة51، الملحق رقم22أ(A/51/22)الأمم المتحدة1996.ص79-80.

1- د/عبد الله سليمان-شرح قانون العقوبات الجزائري-مرجع سابق.ص312.

() 31 -) ()
 ()
 ()

(

() () ()

2

Intoxication ()

" "

"

" "

"

() ()

2- يذكر أن اللجنة الدولية الكلفة بإعداد النظام الأساسي المحكمة الجنائية الدولية قدمت عدة مقترحات تخص معنى " السكر " ، وذلك كما يأتي :

-المقترح الأول :يكون الشخص مخمور أو في حالة تخرر إذا كان يعجز تحت تأثير الكحول أو المخدرات وقت القيام بالفعل الذي يشكل في ظروف مغايرة جريمة ، عن صياغة عنصر الإضرار الذي تتطلبه الجريمة المذكورة.ولا ينطبق هذا الدفاع على شخص يتعاطى الخمر طوعاً، وقد بينت النية سلفاً على ارتكاب الجريمة.أما بخصوص الجرائم التي تستدعي عنصر التهور العقلي فلا يشكل السكر الطوعي في الأساس: -إذا كان ينبغي إتاحة السكر كدفع أو نفي لنية المجرم.ب- إذا أتيح كدفع فهل ينبغي في النظام الأساسي أو تفصيله بطريقة أخرى.

المقترح الثاني : السكر الاختياري والسكر بالمخدرات لا يجوز في أي حالة من الحالات اعتبار حالة السكر الناجمة عن تعاطي الكحول طواعية وحالة التخذير الناجمة عن تعاطي مادة مخدرة طواعية سبباً للإعفاء من المسؤولية الجنائية " .
 د/ عبد القادر البقيرات-العدالة الجنائية الدولية (معاينة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية)-مرجع سابق.ص98-99.

3- رغم تشدد النظام الأساسي في حالة السكر الاختياري مع الجاني ، فإن الفقه الجنائي الداخلي قد اختلف في هذه المسألة ، بحيث ظهرت عدة أفكار في هذا الشأن نوجزها كما يأتي :

ذهب البعض إلى أن حكم السكر الاختياري لأثر له على المسؤولية الجنائية فهو ليس مانعاً من موانعها ، ولا عذر قانونياً يوجب التخفيف منها وهذا هو مذهب الفقه الجنائي المصري .

-ذهب البعض الآخر إلى أن حكم السكر الاختياري يختلف بحسب ما إذا كانت الجريمة التي ارتكبها الجاني يعاقب عليها في صورتها العمد والخطأ أم يعاقب عليها في صورة العمد فقط.فإذا كانت الجريمة في إطار صورتها العمد والخطأ كالقتل فإن الجاني يسأل مسؤولية غير عمدية ، أساسها الإهمال وعدم الاحتياط الناشئ عن المادة المسكرة وفي هذا قضت محكمة النقض المصرية على أنه " السكران ولو شرب باختياره لا يمكن أن يسأل عن القتل العمد لما تستلزمه هذه الجريمة من قصد جنائي خاص يجب أن يتحقق قيامه بالفعل عند المتهم ، ويجب أن تستدل المحكمة على قيامه في حكمها ، وهو ما لا سبيل إليه إلا إذا كان السكر قد ذهب بإدراك المتهم وإرادته " . د/ عبد القادر البقيرات-العدالة الجنائية الدولية (معاينة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية)-مرجع سابق.ص102-103.وكذلك-د/فتوح عبد الله الشاذلي-مرجع سابق.ص270.

0

1 .

0

0 0

()

0 0

-) 31

0 0

0

"2" . 0

"1" :

-2 .

-3 .

0 0 0

1

.21

.(0 0 0

1- تنص الفقرة ب من المادة 25 لمشروع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في تقرير الاجتماع المنعقد بين الدورات في الفترة من 19 إلى 30 جانفي 1998، على أنه " في حالة سكر لا إرادي نتيجة تعاطي كحول أو مخدرات أو بوسائل أخرى مما يلغي قدرة ذلك الشخص على تقدير عدم مشروعية سلوكه أو طابعه أو قدرته على التحكم في تصرفه بما يتماشى مع مقتضيات القانون شريطة أنه إذا أصبح الشخص مخمورا بمحض اختياره بنية مبيتة سلفا على ارتكاب الجريمة أو إذا كان على علم بأن ظروف ستنشأ تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وأن هذه الظروف يمكن أن تكون لها هذا الأثر يظل الشخص مسؤولا جنائيا ". د/ عبد القادر البقيرات-العدالة الجنائية الدولية (معاينة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية)-مرجع سابق ص 100.

ō ō

ō ō

1

2

ō ō

ō ō

ō

ō

ō

3

31 1

ō ō 21

ō)

32

-1

-2 .

1- د/ عبد الله سليمان-المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي-مرجع سابق.ص288.
2-د/ محمد زكي أبو عامر-قانون العقوبات-القسم العام-دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية1996.ص226.
3-

Amnesty international-Universal jurisdiction14principles on the effective exercise of
Universal jurisdiction London.May1999,AI.Index : IOR53/01/99.p8

ō ō

.(33

ō ō ō ō
ō
ō ō

ō ō
ō
ō ō

1

1- Lattanzi, « Flavia », op.cit, pp. 428-430.

Alione Tine, « la cour pénale internationale, AFRIQUE face au défi de l'impunité », édition RADDHO, DAKAR 2000. p34.

=DENIS.ALLANDE, « droit international public », PUF, Paris.2000.p610.

Toni.Pfanner, « création d'une cour criminelle internationale permanente », Revue internationale de la croix Rouge.1998.N.829, p21.

Bassiouni « M.CH », « Note explicative sur le statut de la cour pénale internationale CPI », RIDP, 2000, 1er et 2^{ème} trimestres, pp.5-6.

Jessica Lescs, « la cour pénale internationale », regard sur l'actualité, 2002, N0 278, pp.39-40.

- د/محمود شريف بسبيوني- المحكمة الجنائية الدولية : بين التحفظ والتأييد - مجلة الإنسانية، مايو (أيار) / يونيو (حزيران) 2000. ص24.

ō ō

ō

ō

ō

ō

:

:

ō ō

)

ō

"

ō ō ō ō ō

.)

ō)

ō

¹.)

1- د/عبد الفتاح محمد سراج، مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي (دراسة تحليلية تأصيلية)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2001، القاهرة، ص 6.
2- د/عبد العظيم موسى وزير، الملامح الرئيسية لنظام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي، وزارة العدل، القاهرة، 14-16 نوفمبر 1999، ص 7.

ō ō
ō ō ō

1

ō
2.(

)

ō

ō ō
ō ō ō ō

ō ō

- ō ō ō

ō

ō ō ō

ō

ō ō ō

3

ō ō ō

ō

ō

3- د/سعيد الدقاق، "القانون الدولي العام، الجزء الأول"، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، 1989، ص 44.
4- د/وائل أحمد علام-مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية-دار النهضة العربية، 2001، ص115.

:

ō (ō) ()
ō ō ō ō
ō

ō ō (17) ō ō ō

ō)

ō ō - :

ō - (5)
ō- . ō

.(

ō ō

ō ō ō ō
ō ō ō
ō ō
ō ō

ō ō
ō

ō ō

ō

ō ō

1.

ō (17)

ō

)

ō ō ō

.(

ō ō ō ō

ō ō

ō ō

ō

ō

ō

ō ō

ō ō

2.

ō ō ō ō

1- عبد القادر البقيرات-الجرائم ضد الإنسانية-مرجع سابق ص270.

-1

Lattanzi, « Flavia », op.Cit, pp. 428-429.

٥

1. ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

2.

٥ ٥

٥ ٥ ٥ ٥

٥ ٥

٥ ٥ ٥ ٥
٥ ٥

(17)

5.

٥

6.

-2

Ibid , p430.

-3

Ibid, p430

4- عبد الله رخرور- الحماية الدولية الجنائية للأفراد وفقا لنظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة-مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية-كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، سنة 2003. ص70.

5- د/عادل ماجد-مرجع سابق. ص83.

1- د/عادل ماجد-مرجع سابق. ص84.

2- د/سعيد الدفاق-مرجع سابق. ص44.

:
 ̄
 ̄ (7/̄̄̄ 8) (26/ 12/8)
 ̄
 1.
 ̄ ̄ 15
 ̄) (26)
 ̄ ̄ ̄ 18
 .(
 ̄
 ̄
 ̄ ̄ - -
 - -
 ̄ ̄
 ̄ ̄ ̄ ̄ ̄ ̄ ̄ ̄ - ̄ - ̄
 (26)
 ̄ -
 ̄
 ̄ ̄
 ̄
 ̄ ̄ 2
 ̄

3- إن استخدام الأطفال للمشاركة في الأعمال الحربية، بمثابة جريمة من جرائم الحرب، وذلك حسب نص المادة (2/77) من البروتوكول الأول ل 1977 المكمل لاتفاقيات جنيف الأربعة، وذلك في حالة اندلاع النزاعات المسلحة الدولية أما في حالة النزاعات الغير الدولية وهي التي نظمها البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977، فقد نصت المادة (3/4) على نص مماثل.

1- تعرف المادة (1/2) من قواعد بكين الحدث بأنه "طفل صغير يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مساءلته بطريقة مساءلة البالغ".

(4/14)

.(

ō ō ō
1.

(26)

:

ō
ō ō
ō

(2)

ō
ō

ō ō

12

:

)
ō ō 5
ō
ō ō

(13) ()

(:

.(

ō ō

ō ō

1.

ō

2

ō ō

3

ō ō ō ō ō

ō ō

4

ō

ō ō

5

ō

voir en ce sens :

Eric, DAVID, « la répression pénale internationale :l'avenir de la cour pénale internationale » s/ la dir. de Paul Taxernier et Laurence Burgorgur-Larsen « Un Siècle de droit international humanitaire centenaire des conventions de la Haye ,cinquantenaire des conventions de Genève ,Bruylant,Bruxelles2001,pp.191-192.

2- غير أن بعض الباحثين في هذا المجال يرون أنه رغم الصلاحيات الموسعة لمجلس الأمن فإن ذلك لا يحل مسألة مبدأ التكامل - بلخيري حسينة -مرجع سابق ص82.

3- إن تمتع مجلس الأمن بحق الإحالة إلى المحكمة هو ضرورة أبحاثها محظورات عدة ، وأقلها أن يتم تهميش المحكمة الجنائية الدولية والتي تحتاج في بداية إنشائها إلى دعم متنوع ومختلف لتنهض بالدور الموكول لها في تحقيق العدالة الجنائية ومحاربة الإفلات من العقاب ، وذلك بان يعمد مجلس الأمن إلى إنشاء محاكم جنائية خاصة جديدة كالمحاكم المنشأة في رواندا أو يوغسلافيا بناء على الفصل السابع .

4- استعراض مواقف هذه الدول أثناء انعقاد مؤتمر روما. الوثيقة :

A/Conf.183/C.I/SR.10.P.P9.

-1

A/Conf.183/C.I/SR.10,Arabic,p.13.

ō ō

1 .

:

ō ō ō ō

ō ō

)

(16)

ō

ō

ō ō ō ō

.(

ō ō ō ō

ō ō

(16) ō

ō ō

ō

ō ō ō

2 .

ō

(16)

ō

- 2

A/Conf.183/C.I/SR.10,Arabic,p.11.

2-د/ عبد الفتاح محمد سراج-مرجع سابق.ص115.

٥

1.

٥

٥

٥ ٥ .(12)

2.

٥

٥

٥ ٥

)

٥

٥

(16)

3.(

12

٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥ ٥

٥

1-د/سعيد عبد اللطيف حسن- المحكمة الجنائية الدولية-دار النهضة العربية-الطبعة الأولى.ص302.

3- الوثيقة:

A/Conf.183/C.I/SR.10,Arabic,p.10

A/Conf.183/C.I/SR.10,Arabic,p.11.

4 - الوثيقة:

Õ

Õ
Õ

Õ Õ Õ
 Õ Õ Õ

Õ

Õ
Õ Õ Õ

 Õ
Õ Õ
 Õ Õ

1

-1
Mohamed, BENNOUNA, « la création d'une juridiction pénale internationale et la souveraineté des états », AFDI-XXXVI-1990-Editions du CNRS, Paris, pp.299-306.

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

°

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

Õ

ō ō ō ō
ō

ō ō ō
1.
2.

3.

ō ō ō
ō ō
ō ō ō ō

4.

ō ō ō ō
ō

5.

-1
Clémence Bouquemont, « La cour pénale internationale et Etats-Unis », Paris2003, pp.33-41.

-2
Benjamin B.Ferenz; Misguided Fears about the ICC-New Gersey Law
Gournal,Gune15,2000.pp.2-3.<http://www.benferenz.org/fears.htm>.

-3
حول المعارضة الأمريكية: أنجي غنام- المحكمة الجنائية الدولية...محكمة القرن 21-السياسة
الدولية،السنة37العدد144أفريل2001ص179-180.

-1
Douglass Cassel : « Why we Need the International Criminel Court »,The Christian
Centry,May12,1999.pp.532-536. <http://www.igc.org/icc/html/cassel1990>.

-2
Marten Zwanenburg,Peacekeepers under Fire ?EJIL,Vol.101999,No.1.p.128etc.voir aussi
David J.Scheffer ;Statement Before the House International Relations
Committee,Washington,Dc,July26,2000. <http://www.state.gov/www/policy-remar>.

-2
David J.Scheffer ;Statement Before the House International Relations
Committee,Washington,Dc,July26,2000-. <http://www.state.gov/www/policy-remar>.

̄ ̄ ̄
̄
̄ ̄ ̄ 2000/ /31

1.

̄ ̄ ̄

2.

̄ ̄ ̄ 2001

̄

̄ ̄ ̄)

.S.1296 (2001

̄ 2002/ / 2

̄ ̄

3.

̄ ̄ ̄) ̄ 2002 2 ̄ ̄

̄ 2001 (

̄

̄

3- تقارير المعهد الدولي لحقوق الإنسان-جامعة دلي بول-كلية الحقوق-التقرير التاسع بشأن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الوطنية الصادرة في هذا الصدد ص62.
4- التقرير التاسع بشأن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الوطنية الصادرة في هذا الصدد ص62.

1-وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان لها أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في فيينا بتاريخ9أيار/مايو2002أنها اتخذت قرار الانسحاب لأن معاهدة روما تنطوي على عيوب خطيرة منها بإدائها أنها تملك سلطة قضائية على مواطني دول ليست أعضاء في الاتفاق فهي تهدد مبدأ السيادة القومية ، وأن هذه المحكمة والنايب العام فيها ليسا موضع محاسبة أمام هيئة منتخبة ديمقراطيا أو أمام مجلس الأمن وهي بذلك تفتقد إلى توازنات رئيسية وهذا سيؤدي بسهولة إلى قرارات ذات دوافع سياسية(...). ثم إن المحكمة توجد إمكانية لنزاع مع ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن مجلس الأمن هو الذي يقرر ما الذي يشكل عملا عدوانيا(...). ، في عرض هذا البيان الذي يطرح المبررات الأمريكية للانسحاب من اتفاقية روما. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الانترنت:
<http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0509warcrm.htm>.

) 0 0 .

1. (

0 2002

0 0

0 0 0 0

0

2

3

0

0

(98 2)

4

32

-2

David J.Scheffer; Statement before the House International Relations Committee, Washington, Dc, July26, 2000. <http://www.state.gov/www/policy-remar>.

3- التقرير التاسع بشأن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الوطنية الصادرة في هذا الصدد -مرجع سابق ص62.

1-حول هذه الاتفاقات الثنائية رأَت الأستاذة" Clémence Bouqueront " في نسختها الأصلية على أنه :

« En effet, les accords d'impunité ne s'appliquent pas seulement aux membres en service de l'armée américaine ou aux civils associés mais également aux membres du gouvernement au de l'armée et à tout civil (employé, commercial, vacancier et même non- américain). Clémence Bouqueront, op.cit.pp.112-113.

2- تقارير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان-تقرير حول موقف رقم8"لا للاستثناء الأمريكي: الحملة الأمريكية ضد المحكمة الجنائية الدولية تحت ستار مكافحة الإرهاب " ص13-14.

98) (1 31)
1.
2002/ /30
1422 2002/ /21
2003/6/12 1487
-
:
)
...
.
o
o
o

3- تقارير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان-تقرير حول موقف رقم8"لا للاستثناء الأمريكي : الحملة الأمريكية ضد المحكمة الجنائية الدولية تحت ستار مكافحة الإرهاب "ص14.

ō ō ō

1

ō ō

ō

ō

2

ō ō ō

ō

3314

3

ō

ō

4

1

1- د/محمد عزيز شكري-جريمة العدوان بين نظام روما الأساسي و اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية- القانون الدولي الإنساني الواقع والطموح- القانون الدولي الإنساني الواقع والطموح- المجلة الدولية للصليب الأحمر- مطبعة الداودي، دمشق 2000. ص 223-233.

2-ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية في تعليقها على تقرير الفريق العامل المعنى بوضع مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية لعام 1994 ، على أنه " لايسع حكومة الملايات المتحدة تأييد المحاكمة بتهمة العدوان، حتى ولو قرر مجلس الأمن مسبقاً أن الدولة المعنية قد ارتكبت العمل العدواني موضع التهمة.ولئن كان المجلس هو الهيئة السياسية الدولية المكلفة بتحديد الفرق بين العدوان غير المشروع و الدفاع المشروع عن النفس. فان جنابة العدوان لم تعرف بعد في القانون الجنائي الدولي التعريف الوافي الذي يصلح أساسا لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر فيها. يضاف إلى ذلك أن الاتهام بالعدوان هو في الأساس اتهام لدولة و ليس مسألة مسؤولية فردية. و الصعوبات التي برزت مؤخرا في تقريرها إذا كان يمكن اعتبار المنازعات المسلحة منازعات مسلحة دولية تبين مشاكل التعريف التي تنشأ عند محاولة تعريف العدوان . =تقريراً لفريق العامل المعنى بوضع مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية- تعليقات الحكومات على تقرير الفريق العامل المعنى بوضع مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية.وثائق الدورة السادسة والأربعين عن أعمال لجنة القانون الدولي ص 157-158. الوثيقة رقم :

A/CN.4/SER. A/1994 / Add.1 (Part1).

-1

A/Conf.183/C.I/SR.10,Arabic,p16.

-2

A/Conf.183/C.I/SR.10,Arabic,p09.

0 0
0 0)
0 0
0 0 0
0 0
0 0
0 0 -2...)
123 121 0
0 0
0 0
0 0 0
0 0 0
0 0 0
0 0 0
0

ō ō

ō ō
ō ō

ō ō

ō

ō ō

1.

ō ō
ō

1- عبد الرحيم يوسف العوضي-المحكمة الجنائية الدولية-التكامل ومدى حجية أحكام القضاء الوطني-بحث مقدم إلى الندوة القانونية العربية حول آثار التصديق والانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الالتزامات القانونية والتشريعات الوطنية في الدول العربية-جامعة الدول العربية-القاهرة من 3 إلى 4 فبراير 2002. ص 8.

õ

•
•

ō ō

ō ō ō

ō

ō ō

ō ō

ō ō

ō ō

ō ō ō ō ō ō

ō ō

ō ō

ō ō

ō ō ō ō ō

ō

ō - :

ō ō

.

د

-

ō ō ō

د

.

ō

-

د

.

ō

-

د

ō

د (16)

ō

د

.

ō ō

د

ō ō ō

د

ō ō ō

د

ō

د

د

د

.

ō ō ō

*

*

.

- 1998 / 17

126 2001 / 1 :

2

5

-1

(

(

(

(

-2

123 121

0

6

(

(

(

(

(0

(

" (

(\bar{O})

(

" " (

\bar{O} (

1

(

-3

8

:

1949 / 12

(

:

"1"

"2"

"3"

"4"

"5"

"6"

"7"

"8"

-

"1"

"2"

"3"

"4"

"5"

"6"

"7"

"8"

"9"

"10"

"11"

"12"

"13"

"14"

"15"

"16"

"17"

"18"

"19"

"20"

.123 121

"21"

"22"

7

2

"23"

"24"

"25"

"26"

3

1949 / 12

" 1"

"2"

"3"

"4"

2

-0

"1"

"2"

"3"

"4"

"5"

"6"

7 2

2

"7"

"8"

"9"

"10"

"11"

"12"

0 2

2 -3

9

8 7 6 -1

-2

(

(

(

-3

10

11

-1

-2

.12 3

12

-1

.5

.13

-2

:3

(

(

2 -3

.9 13

5

14 (

.15 (

16

17

: 1 10 -1

(

(

(

.20 3

(

-2

(

5

(

(

-3

18

13

-1

15

13

-2

5

-3

-4

82

2

2

-5

-6

-7

19

20

-1

5

-2

-3

8 7 6

:

-

-

21

:

-1

-

-

-

-2

-3

7

3

3

22

-1

-2

-3

23

24

-1

-2

25

-1

-2

-3

(

(

(

(

" 1 "

"2"

-0

-

-4

26

18

18

27

-1

-2

28

-1

(

(

-2

(

(

29

1
:
)

30

-1

-2

(

(

-3

31

-1

(

(

(

(

"1"

"2"

-2

-3

1

.21

32

-1

-2

.33

33

-1

(

(

(

-2

:

55

-1

:

(

(

(

(

-2

9

:

(

(

(

(

:

86

87

(-1

(

-2

-3

9

-4

9

-5

-6

-7

88

93

-1

(

(

(

(

(\tilde{O})

(

(

(

(

(

(

(

(

-2

-3

-4

-5

.3

\tilde{O}

1

72

1

-6

(-7

-1

-2

(

(-8

(

(

5

6

-1(-9

.90

-2

(

(-10

-1(

-1

-2

-3

"1"

"2"

.62

(

98

-1

-2

ō ō
ō
ō ō

قائمة المراجع باللغة العربية :

				:			/ -
.1999	-			-			/ -
ō - ō				-			/ -
					.2006	-	
.266-265	.1999	-		-			/ -
ō ō - ō	ō			-			/ -
ō ō ō ō				-			/ -
	-2006	-		-			
ō - ō		-		-			/ -
- ō	ō	-	ō - ō				/ -
					.1989		
	.2001	-		-			/ -
		:		-			/ -
ō	ō	:		-	1983	-	/ -
	.2001	-	-	-			
							/ -
					.2002-	-	
ō	-						/ -
					.1992.		

- / -
 .1998 " "
 - () - -
 .2002 - - / -
 .2001 -
 - / -
 .1986
 : - / -
 .2005 - - -
 - / -
 .1994
 : - / -
 - / -
 .2006
) / -
 .2001 (/ -
 : - / -
 .2002 - -
 - : / -
 .1996 - - / -
 .2004 - -

Õ Õ : - / -
 . 2002
 - - - / -
 .2001
 Õ - - - / -
 .1996
 Õ - Õ - / -
 .2001
 : -2
 - - - -
 .2005
 - - - -
 .2002
 Õ - - -
 Õ Õ - -
 .2003
 Õ Õ - - -
 - .2003 Õ - -
 - -
 .2005

-3
/ -
: -
2002 58
: 0 0 0 - 0 / -
: -
0 -21 0 0 ... 0 0 0 - 0 0 -
2001 144 37
0 - 0 - -
1999
0 0 - - -
2002
0 - - -
2002 - - -
0 - - -
1999 - - -
0 - - -
0 0 0
- 0 0 0 - -
2001
0 - - / -
1991 03
- -
2005 -

0	-	-	/ -
	.1986	1	
0			/ -
16-14	0		.1999
0	-	-	-
	.2002	4 3	-
0	C.P.I.		-
0	0 02	0 39	0 0
			.2001
0	.		/ -
0	-	4 35	
			.1997
0 03		-	-
	.1996		
-			/ -
	.1996-1	-34	
	:		-
0 0))	
	.2004		::((
-	-	-	/ -
	.2002	-	- -

- / -
 -
 .233-223 .2000
 - / -
 .2001 .02
 -
 - -
 - / -
 .2003
 - -
 - () -
 .2004
 - / -
 .2000() / ()
 - / -
 .1969 13 - -
 - -
 .2001 - - -
 - -
 .2003
 - -
 .2003

	:	-4
.1998 17		-
.1945		-
.1945()		-
.1993		-
.1994		-
Õ		-
- 3		-
	.2002 /	10
		-
.(2002 10-3)		-
.1948 10		-
.1966		-
.1948		-
1984		-
1977		-
1977		-
Õ (Õ)		-
Õ (A/ 51/22)		-
	.1996	-
Õ Õ		-
: . 50 .		-

A/CN.4/SER.A/1996/Add.1 (Part2).

: "8 - -
" .
- Õ Õ Õ -

A/CN.4/SER.A/1994/Add.1 (Part1).

(1948 10/ 5) -

Õ Õ Õ Õ Õ Õ Õ
(E/794)6

Õ 1997 21 10 -
Õ Õ

: -5

4-نظر د/هيثم مناع -الحصانة والجرائم الجسيمة- موقع الانترنت - الجزيرة نت ، بتاريخ
2006./02/7

5-الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الانترنت :
<http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0509warcrm.htm>.

1-OUVRAGES GENERAUX ET SPECILISES

-Bassioni cherif,« introduction au droit pénal international »,Etablissements Emile Bruylant,Bruxelles2002.

-Broomhall Bruce « la cour pénale internationale »présentation générale et coopération des Etats.in CPI ratification et législation.Nationale D’application, Nouvelles Etudes pénales publié par Association international de Droit pénal.Vol13.quarter.édition érès.1999.

-Claude LOMBOIS, « Droit pénal général, les fondamentaux », Hachette.1994.

-Clémence Bouquemont « La cour pénale internationale et Etats-Unis », Paris2003.

-DENIS.ALLANDE, droit international public, PUF, Paris.2000.

-Eric David « la répression pénale internationale :l’avenir de la cour pénale internationale » s/ la dir. de Paul Taxernier et Laurence Burgorgur-Larsen « Un Siècle de droit international humanitaire centenaire des conventions de la Haye ,cinquantenaire des conventions de Genève ,Bruylant,Bruxelles2001.

-Eric David « Principes de droit des conflits armés », Bruxelles, Bruylant, 2émeédition, 1999.

-Gulla Bertram Nothnagle “General principles of criminal law”, in the international criminal court monitor.issue10, November1998.

-Henri-D.BOSLY « la coopération pénale avec les tribunaux internationaux », in Marcus Helmons «Avancées et confins actuels des droit de l’homme aux niveaux international,Eropéenet national Mélanges offerts à silvio »,Bruylant,Bruxelle2003.

2-OUVRAGES COLLECTIFS :

-Bourdon ,(william),et Duvergt,(Emmanuelle), « la cour pénal internationale:le statut de Rom »,Editions de suil ,paris,2000.

-Huet(André) et Koering-Joulin (Renée), « droit pénal international »,PUF,Paris ;2édition,2001.

-Morris, V. et M. Scharf –The International Criminal Tribunal for Rwanda, Irvington- on-Husdon, N.Y., Transnational Publ., 1998.

3-ARTICLES :

Ahmed Mahiou, « les crimes de guerre et le tribunal compétent pour juger les criminels de guerre, R.A.R.I, N^o14, deuxième trimestre, 1989.

-Ahmed lyane SAW, « la responsabilité pénale internationale du supérieur hiérarchique dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour le RAWANDA », Revue de droit international de sciences diplomatiques et politiques V83/N=3 Sept-éc2005.

-Ambos K, « les Fondement juridique e la cour pénale internationale », Revues trimestrielle des droits de l'homme.Edition Nemesis, Brylant, Paris, N40, 1999.

-Antonio Cassese, « The Statute of the International Criminel Court : Some Preliminary Reflections », EJIL, Oxford, Vol10, N^o1, 1999.p147.

-A.Andrus, E.David, C ; Van Denzyngaert et J,Verhaegen, « Une singulière incitation au crime ;l'article31par.1c du statut de la cour internationale »,la libre Belgique,15avril1999.

-Bassiouni M.CH, « Note explicative sur le statut de la cour pénale internationale CPI », RIDP, 2000,1er et2^{ème} trimestres.

-Bassiouni Cherif, « International Criminel Court Compitation of United Nations Documents and Draft ICC Statute before the Diplomatic Conference », published by No pease Without Justise,International Criminal Justice and Weapons Center,De Paul University,International Institute of Higher Studies in Criminal Sciences,A.I.D.P ,1998.

-Broomhall Bruce, « la cour pénale internationale ; directives pour l'adoption des lois nationales d'adaptation », Traduit par Karine Bonneau, RIDP.

-CASTILLO, (Maria) « la compétence du tribunal pénal pour la Yougoslavie », RGDIP.1994/1.

-Condorelle, Luigi, « la cour pénale internationale :Une pas de gént.(Pourvu qu'il soit accompli...) ».RGDIP,1999/1.

-Daniel Fontanaud,la justice pénale internationale,problèmes politiques et sociaux,La documentation Français,N826,Aout1999.

-Decaux, Emmanuel., "Les gouvernants" in Droit international pénal, s/ la dir. de Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, Paris, Pédone, 2000.

- Herve, Ascensio et RAFAËLLE, MAISON, « l'activité des tribunaux pénaux internationaux (1999), AFDI, CNRS, Editions, Paris.
- Herve, Ascensio et RAFAËLLE, MAISON, « l'activité des tribunaux pénaux internationaux (2000), AFDI, CNRS, Editions, Paris.
- Jaques Fracillon, « crime de guerre, crimes contre l'humanité », juriscasseur droit international, Fascicule 410, 1983.
- Jurvice Yann, « le procès international pénal face au temps », R.S.C. 2001.
- Jessica Lescs, « la cour pénale internationale », regard sur l'actualité, 2002, N° 278.
- L'article 31 § 1, c ; du Statut de la cour pénale internationale : Travaux de l'atelier organisé par la commission consultative de Droit international humanitaire de la Croix-Rouge de Belgique Communauté Francophone. R.B.D.I. VOL. XXXIII 2000-2.
- Lattanzi, Flavia, « compétence de la cour pénale internationale et consentement des Etats » RGDIP, 1999/2.
- Lison Neel, « Echec et compromis de la justice pénale internationale » Revue Etudes internationales, Vol XXIX N° 01, Mars 1998.
- Marten Zwanenburg, « Peacekeepers under Fire? » EJIL, Vol. 10 1999, No. 1.
- Marie Claude Roberge, « compétence des tribunaux Ad.Hoc pour l'ex-yougoslavie et la -1 Rawanda concernat les crimes contres l'humanité et le crime de génocide », Revue international de la Croix-Rouge, N° 828 Nov-Dec 1997.
- Mauro Politi, « le Statut de Rome de la CPI : le point de vue d'un négociation ». RGDIP, 1999/4 .
- Michel COSNARD « Quelques observations sur les décisions de la chambre des lords du 25 Novembre et du 24 Mars 1999 dans l'affaire Pinochet », RGDIP, Tome 103/1999/2.
- Mohamed, BENNOUNA « la création d'une juridiction pénale internationale et la souveraineté des états », AFDI-XXXVI-1990- Editions du CNRS, Paris.
- Mutoy Mubiala, « le tribunal internationale pour le Rwanda : vrais ou fausse copie du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie ? » R.G.D.P.I, 1995/4.

-Paul Tavernier « l'expérience des tribunaux internationaux pour l'ex-Yougoslavie et pour le Rwanda ».Revue international de la Croix-Rouge, Nov-Dec1997.

-PelletAlain, « le tribunal criminel international pour l'ex-yougoslave : Poudre aux yeux ou avancée,décésive ? »R.G.D.I.P.1994/1.

-PelletAlain, « compétence matérielle et modalité de saisine ».in.la CPI. la documentation française.Paris.1999.

-Serge Sur « Vers une cour pénale internationale : la convention de Rom entre les ONG et la conseil de la sécurité »RGDIP, 1999/1.

-Sofiène BOUIFFROR, Claire DERYCKE, « les organisations criminelles", in Droit international pénal, s/ la dir. de Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, Paris, Pédone, 2000.

-Taxil (B), « les Fondement juridique e la cour pénale internationale », Revues trimestrielle des droits de l'homme.Edition Nemesis, Brylant, Paris, N40, 1999.

-Toni.Pfanner, « création d'une cour criminelle internationale permanente », Revue internationale de la croix Rouge.1998.N.829.

-William A.SCHABAS, « le génocide », in Droit international pénal in Droit international pénal, s/ la dir. de Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, Paris, Pédone, 2000.

-Zappala, S, "Do heads of State in Office DEnjoy Immunity from. Jurisdiction for International Crimes?", EJIL, 2001.

Sit Web:

-Benjamin B.Ferencz ,”Misguided Fears about the ICC”,New GerseyLawGournal,Gune15,2000.

3.<http://www.benferenz.org/fears.htm>.

-David J.Scheffer, Statement Before the House International Relations Committee, Washington, Dc, July26, 2000.
<http://www.state.gov/www/policy-remar>.

-Delpicchia R, « Rapport établie devant la commission française des affaires étrangers,de la défense et des force armées,le07/04/1999,document sur Internet www.richi.org/adi.

-Douglass Cassel , « Why we Need the International Criminel Court »,The Christian Centry,May12,1999.
<http://www.igc.org/icc/html1/cassel1990>.

-Taxil B, « la cour pénale internationale et la constitution française, document sur Internet, actualité et droit international, le25/02/1999, www.richi.org/adi

Rapports :

-Amnesty international-Universal jurisdiction14principles on the effective exercise of Universal jurisdiction London.May1999, AI.Index IOR53/01/99.p8

-Amnesy internatioal,the interntional criminel court fact shee10,state.coopération with theICC,.AL.Index :IOR40/10/00.p.19.

-Amnesty International « United Kingdom: The Pinochet case- Universal jurisdiction and absence of immunity for crimes against humanity », London, Janury1999, AI Aindex: EUR45/01/99.pp28-29.

-Rolin, H.-Documents parlementaires, Sénat, 1950-1951,24 mai 1951, n ? 286.

01.....	:
09	:
10.....	:
11.....	:
11.....	:
11.....	:
12.....	:
12.....	:
16.....	:
18.....	:
18.....	:
20.....	:
20.....	:
28.....	:
30.....	:
30.....	:
32.....	:
32.....	:
36.....	:
37.....	:
37.....	:

- Õ :
 39.....
 Õ :
 43.....
 46..... :
 47..... :
 47..... :
 49..... :
 52..... :
 54..... :
 Õ Õ Õ Õ Õ :
 57.....
 57..... :
 59..... :
 63..... :
 65.....
 Õ Õ (25) Õ Õ Õ Õ :
 66.....
 66..... :
 66..... :
 67..... :
 67..... :
 68..... :

ō ō ō ō ō	:
69.....	
71.....	:
71.....	:
73.....	:
74.....	:
75.....	:
	:
76.....	
76.....	:
ō ō ō ō	:
77.....	
ō ō ō ō ō	:
80.....	
85.....	:
85.....	:
89.....	:
95 ...	
96.....	:
96.....	:
97.....	:
99.....	:
101.....	:

- 102..... :
- 103..... :
- 105..... :
- 106..... :
- ōōōō ōōōō ōōōō : ōōōō ōōōō
- 108.....
- 108..... :
- 108..... :
- 109..... :
- 111..... :
- ō ō ō ō ō ō ō :
- 114.....
- ōō ōō ōō ōō ōō ōō : ōō ōō
- 115.....
- ōō ōō ōō ōō ōō ōō ōō : ōō ōō
- 116.....
- ōō ōō ōō ōō ōō ōō : ōō ōō
- 117.....
- 119..... :
- 119..... :
- 125..... :
- 129..... :
- 131.....

128.....

166.....